جمهورية مصر العربية

# الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

## ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠

# جمهورية مصر العربية

## الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

## ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠

# قائمة المحتويات


تمهيد ..... ٧

القسم الأول:

منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠ ..... ١١

القسم الثاني:

تحليل الوضع الراهن ..... ١٧

١. المسار الإداري ..... ١٧

٢. المسار التشريعي والقضائي ..... ٢٠

٣. مسار جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون ..... ٢٢

٤. المسار التوعوي والتشاركي ..... ٢٤

٥. مسار التعاون الدولي والإقليمي ..... ٢٧

القسم الثالث:

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠ ..... ٣٣

القسم الرابع:

الإطار العام لتنفيذ ومتابعة

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠ ..... ٤١

القسم الخامس:

الإجراءات التنفيذية ومؤشرات قياس الأداء ..... ٤٥

**الهدف الاستراتيجي الأول:**

جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر ..... ٤٦

**الهدف الاستراتيجي الثاني:**

بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة ..... ٦٨

**الهدف الاستراتيجي الثالث:**

جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون ..... ٧٨

**الهدف الاستراتيجي الرابع:**

مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته ..... ٨٨

**الهدف الاستراتيجي الخامس:**

تعاون دولي وإقليمي فعّال في مكافحة الفساد ..... ١٠٠

# تمهيد

قطعت الدولة المصرية أشواطاً متقدمة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته خلال الثماني سنوات الماضية؛ فأطلقت استراتيجيتها الأولى «٢٠١٤-٢٠١٨»، ثم أعقبتها بإطلاق الاستراتيجية الثانية «٢٠١٩-٢٠٢٢» متضمنة رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية الرامية نحو مكافحة الفساد، ومواصلة للجهود السابقة دأبت الدولة على إطلاق الإصدار الثالث «للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد «٢٠٢٣-٢٠٣٠»[1] للتأكيد على إرادتها وعزيمتها الصادقة في خلق بيئة وطنية نزيهة تكافح الفساد بكافة أشكاله، إيماناً منها بأن الفساد آفة تُقوض جهود التنمية المستدامة، وتُضعف الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة.

وقد أظهر تحليل الموقف الاستراتيجي للإصدار الثاني «للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢» مجموعة من النجاحات التي رصدتها تقارير المتابعة الدورية للاستراتيجية وغيرها من التقارير، كما أوضح مجموعة أخرى من التحديات، والتي تم تضمينها في خمسة مسارات استراتيجية، تم البناء عليها لصياغة الإصدار الثالث «للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠»، والتي تتمثل في المسار الإداري، والمسار التشريعي والقضائي، ومسار جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون، والمسار التوعوي والتشاركي، وأخيراً مسار التعاون الدولي والإقليمي.

هذا وقد جاء الإصدار الثالث للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠ متميزاً عن الإصدارين الأول والثاني من عدة أوجه؛ فمن ناحية أولى تميزت منهجية الإعداد باتّساع دائرة تمثيل ومشاركة الفئات المجتمعية المختلفة المستفيدة من الاستراتيجية، حيث تم تنظيم عدة ورش عمل على نطاق واسع شملت ممثلين عن الجهات الحكومية والأكاديميين والخبراء والقطاع الخاص، والغرف التجارية، والمجتمع المدني والشباب والمجتمع الرياضي والإعلاميين، هذا إلى جانب دراسة وتحليل وضعية مصر في إطار المؤشرات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد ومتابعة التقارير الدولية الصادرة في هذا الشأن لضمان مساهمة الإصدار الثالث في تحسين مكانة مصر الدولية في إطار تلك المؤشرات، كما تم الاستعانة بنخبة من المتخصصين والخبراء في مجال علوم الإدارة والاقتصاد والقانون وغيرها من العلوم الاجتماعية لصياغة الأهداف الاستراتيجية والإجراءات التنفيذية ومؤشرات القياس.

ومن ناحية ثانية؛ فقد تميز الإصدار الجديد على مستوى هيكل الأهداف الاستراتيجية ليتضمن خمسة أهداف، يعمل الهدف الاستراتيجي الأول على دعم جهود مكافحة الفساد على مستوى الجهاز الإداري؛ بالتركيز على تحديث البنية التشريعية والمؤسسية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري، وتعزيز قدرات موظفي الخدمة المدنية، وإرساء قيم النزاهة والشفافية، وتطوير منظومة إدارية متكاملة للتعامل مع احتياجات المستثمرين.

ويدور الهدف الاستراتيجي الثاني حول خلق بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة

[1] يُقصد بمصطلح مكافحة الفساد المستخدم في هذه الاستراتيجية كل من الوقاية من الفساد ومكافحته.



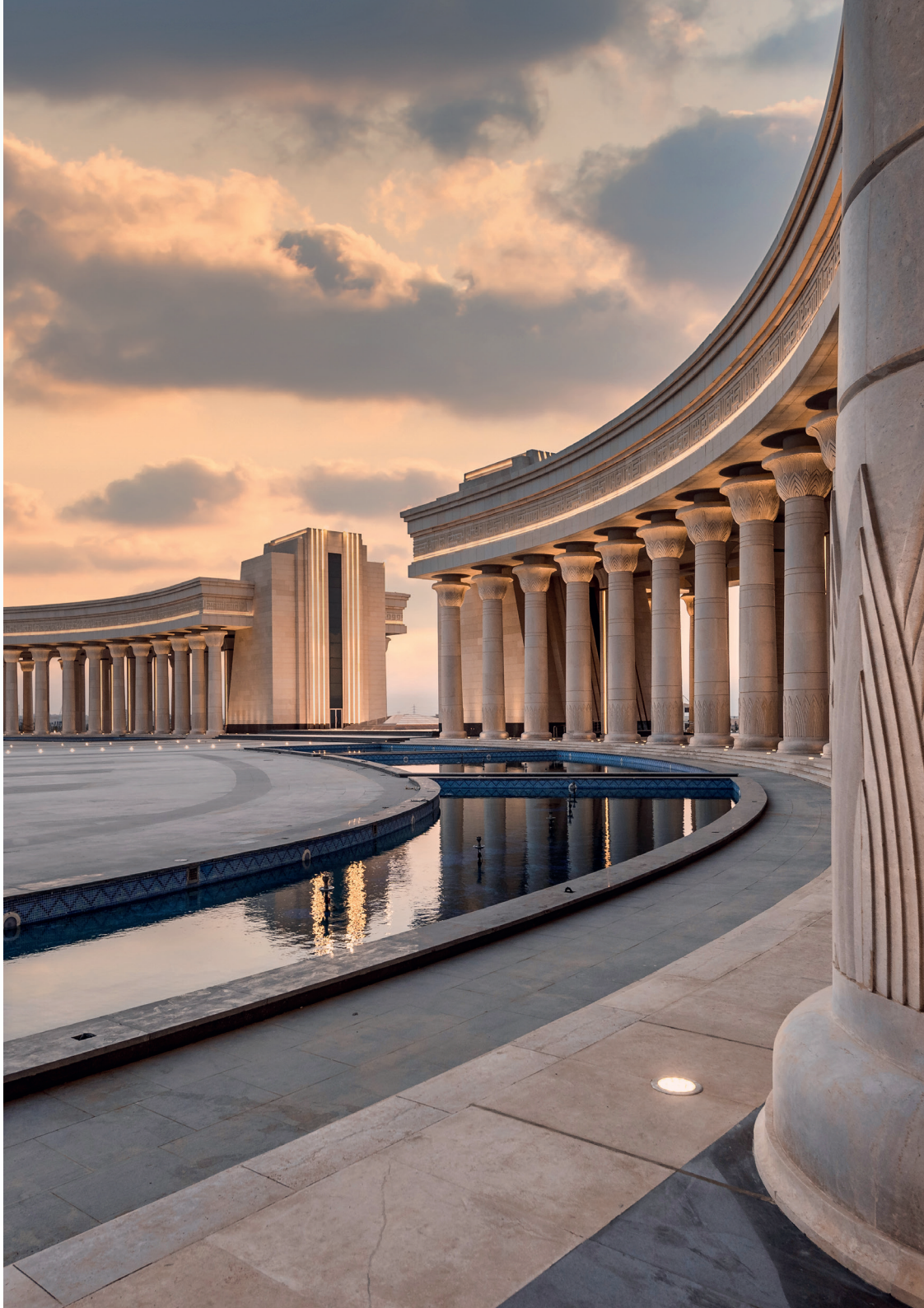

الفساد؛ باستكمال منظومة تطوير التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد، وتطوير الإجراءات القضائية والتقاضي الالكتروني، وتنمية قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي.

ويرتبط الهدف الاستراتيجي الثالث بتمكين جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون؛ بالتركيز على دعم الإطار التشريعي والمؤسسي لتلك الجهات، وتنمية قدراتها البشرية والمادية والمالية، وتطوير السياسات والإجراءات المعنية بمكافحة الفساد، وتفعيل الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وتعزيز ثقة المواطنين في جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون.

ويعمل الهدف الاستراتيجي الرابع على زيادة الجهود الموجهة لتوعية المواطنين بمخاطر الفساد وتمكينهم من المشاركة في مكافحته؛ وذلك بتعزيز الدور التوعوي للمؤسسات التعليمية والبحثية، والنهوض بدور المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية والرياضية في نشر ثقافة رفض الفساد، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المجالات ذات الصلة، وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية لمكافحة الفساد.

وأخيراً يتصل الهدف الاستراتيجي الخامس ببناء تعاون دولي وإقليمي فعّال في مجال مكافحة الفساد؛ وذلك من خلال تعزيز المعرفة وتبادل الخبرات، وتنفيذ الاتفاقيات والإعلانات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، فضلاً عن التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات.

ومن ناحية ثالثة؛ فقد تميز الإصدار الجديد بتعزيز قدرات عمليات المتابعة لنتائج تنفيذ الاستراتيجية، وذلك بصياغة دقيقة لمؤشرات القياس لكل إجراء من الإجراءات التنفيذية، والتي خضعت للمراجعة من قبل متخصصين في تحليل المؤشرات الكمية، بالإضافة إلى وضع خطة تنفيذية بتوقيتات زمنية دقيقة تتضمن المستهدفات السنوية لكل هدف من أهداف الاستراتيجية.

# القسم الأول

## منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠

تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في إطار ثلاث محددات رئيسية هي المشاركة والشمول والشفافية؛ فقد حرصت فقد حرصت الدولة المصرية على أن تستمر على النهج التشاركي الذي أعدت به الإصدار السابق من الاستراتيجية، والذي أقره تقرير استعراض تنفيذ مصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إطار آلية استعراض الاتفاقية كممارسة ناجحة توافقاً مع المادتين الخامسة والثالثة عشر من الاتفاقية. في الإصدار الثالث من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠؛ تم التوسع في عملية المشاركة لتشمل عدداً أكبر من أصحاب المصلحة، واتسمت عملية الإعداد بالشفافية والبناء على التقدم المحرز في تنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢.

**انقسمت عملية إعداد الاستراتيجية الوطنية إلى أربع مراحل رئيسية تتمثل في التالي:**

**١.المرحلة التحضيرية:**

هدفت إلى تصميم خطة عمل محددة لإعداد الاستراتيجية، قامت فيها هيئة الرقابة الإدارية بتصميم الخطة بصفتها الجهة المعنية بوضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وفقاً للقانون رقم ٢٠١٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن تنظيم هيئة الرقابة الإدارية، وانتهت الهيئة من تصميم الخطة في ديسمبر ٢٠٢١. وفي خلال هذه المرحلة تم التوافق مع أعضاء اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته برئاسة هيئة الرقابة الإدارية وعضوية ممثلين عن وزارة العدل، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، والنيابة العامة، وهيئة النيابة الإدارية، وجهاز المخابرات العامة، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – على عملية إعداد الاستراتيجية. وشهدت هذه المرحلة مراجعة معايير الممارسات الدولية بشأن إعداد الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد مثل الدليل الاسترشادي لإعداد وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالإضافة إلى التجارب الدولية في إعداد استراتيجيات مكافحة الفساد، كما تضمنت هذه المرحلة عقد اجتماعات ومشاورات مع الجهات الدولية مثل الوكالة

الأمريكية للتنمية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، وجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء الدوليين في مجالات التخطيط الاستراتيجي ومكافحة الفساد، وذلك بهدف التعرف على أبرز الممارسات وتبادل الخبرات المتعلقة بمكافحة الفساد.

### ٢.مرحلة التقييم والتحليل:

هدفت إلى تحليل الموقف من خلال تحديد الفجوات، والوقوف على أبرز التحديات والفرص، بالإضافة إلى التعرف على التوجهات المختلفة لمكافحة الفساد، خاصة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة. وبدأت هذه المرحلة في يناير ٢٠٢٢، حيث تم فيها القيام بالمراجعة المكتبية التي تضمنت مراجعة الأدبيات بشأن الاتجاهات الحديثة المتعلقة بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى مراجعة التقارير الوطنية والدولية المتعلقة بوضع مصر في مكافحة الفساد، فضلاً عن الإعلانات والقرارات الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبصفة خاصة إعلان شرم الشيخ رقم ١/٩ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها، كما تم مراجعة تقارير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢، والتي أفردت مجموعة من التحديات التي واجهت التنفيذ، بالإضافة إلى أبرز الممارسات التي يمكن البناء عليها. كما تم مراجعة نتائج وتوصيات مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري ٢٠٢٢ الذي يتكون من مؤشرين فرعيين هما مؤشر إدراك الفساد الإداري، ومؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الإداري. يعتمد المؤشر على إجراء مسح ميداني للمواطنين في الفئة العمرية ١٨ سنة فأكثر، ففي عام ٢٠٢٢ تم إجراء مسح ميداني على ما يقرب من ١١٦٠٠ شخصاً على مستوى محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى استطلاع رأي هاتفي لمسئولي عدد ٣٤٠ شركة وعدد ١٧ خبيراً في عدة مجالات على مستوى الجمهورية. تم مراجعة والاستفادة من التوصيات الصادرة عن هذا المؤشر، والتي تبلورت حول تفعيل منظومة الرقابة الداخلية، والعمل على تعبئة المجتمع لمكافحة الفساد، واستطلاع رأي المواطنين حول الخدمات المقدمة لهم.

كما تضمنت هذه المرحلة عقد مجموعة من ورش العمل مع أصحاب المصلحة على نطاق واسع، فقد تم عقد ورش عمل مع نقاط الاتصال المعنية بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وعددها ١٠٤ نقطة ممثلين عن الوزارات، والمحافظات، وجهات إنفاذ القانون، والجامعات، وجهات أخرى، كما تم عقد ورش عمل مع الأكاديميين والخبراء، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهدفت ورش العمل إلى التعرف على التحديات التي واجهت تنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية، والفرص، والمقترحات التي من الممكن وضعها في الاعتبار في الإصدار الثالث. كما تضمنت مرحلة التقييم والتحليل مجموعة من المناقشات المتعلقة بالتحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية والآفاق المستقبلية لمكافحة الفساد في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية مع مجموعة من الجهات الدولية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، وجامعة كولومبيا، ومجموعة من الخبراء الدوليين والوطنيين.



### ٣.مرحلة الصياغة:

عنيت هذه المرحلة بإعداد مسودة الاستراتيجية مع الوضع في الاعتبار ما نتج عن العمل في مرحلة التقييم والتحليل، سواء التحليل المتعلق بتنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية، أو التقارير الدولية والإقليمية، أو التجارب الدولية، أو ورش العمل، أو الاجتماعات والمشاورات مع الجهات الدولية. وقد قامت اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته بالإشراف على عملية إعداد مسودة الاستراتيجية في ضوء نتائج مرحلة التقييم والتحليل، فتم تحديد الأهداف الاستراتيجية والفرعية، وصياغة مؤشرات القياس ذات الصلة. ولقد تم إرسال مسودة الاستراتيجية للجهات المعنية بالتنفيذ، لإبداء الرأي والتعليق، كما تم تنظيم مجموعة من ورش العمل مع أصحاب المصلحة لإبداء الرأي والتعليق على المسودة، فتم عقد ورش عمل مع الأكاديميين والخبراء، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والرياضيين، والإعلاميين. فضلاً عن ذلك، فقد تم إرسال مسودة الاستراتيجية لمجموعة من الجهات الدولية لإبداء الرأي والتعليق منها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي، وجامعة كولومبيا، وجامعة الأمم المتحدة، وخبراء بجامعات جورج واشنطن وميريلاند. ولقد انتهت هذه المرحلة بإعداد المسودة النهائية من الاستراتيجية بعد أخذ الآراء والتعليقات الواردة من ورش العمل والجهات المختلفة والخبراء في الاعتبار.

### ٤.مرحلة الإطلاق:

بعد الانتهاء من المسودة النهائية للاستراتيجية، قامت الأمانة الفنية للجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته بهيئة الرقابة الإدارية بمناقشة المسودة النهائية للاستراتيجية وعرضها على رئاسة مجلس الوزراء، ورئاسة الجمهورية تمهيداً لإطلاقها تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية.

الشكل (١):

## منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠

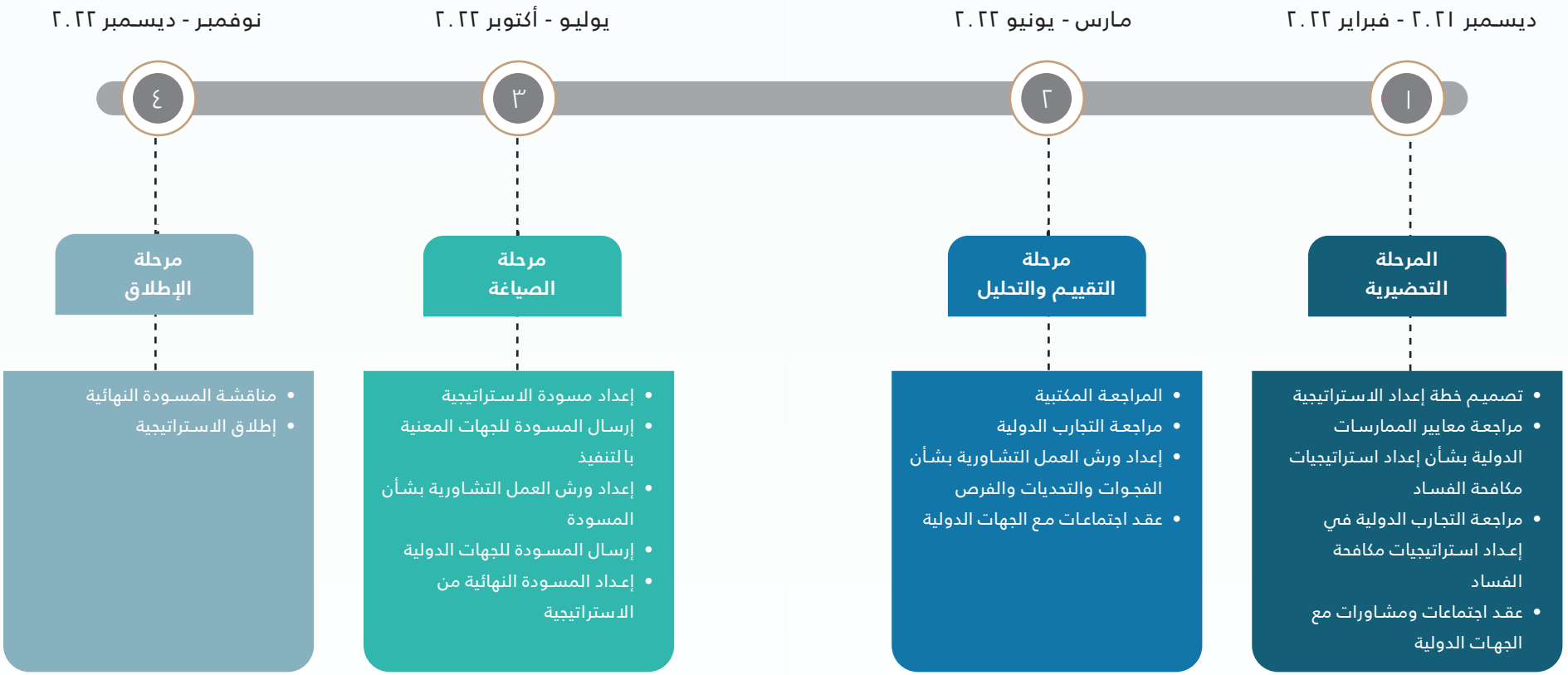

القسم الثاني

## تحليل الوضع الراهن

حقق الإصدار الثاني للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ مجموعة من النجاحات والممارسات الإيجابية، كما واجه مجموعة أخرى من التحديات حيث أسفرت عملية متابعة تنفيذ الاستراتيجية على مدى ٤ سنوات – كما ورد في تقرير نهاية مدة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ - عن تنفيذ حوالي (٨٦٪) من المستهدف تنفيذه حيث تم نشر تقرير تفصيلي عن تنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ على الموقع الالكتروني لهيئة الرقابة الإدارية، كما تم نشر ترجمة التقرير باللغات الإنجليزية والفرنسية.

تم تحليل الوضع الراهن على مستوى خمس مسارات أساسية، وهي المسار الإداري، والمسار التشريعي والقضائي، ومسار جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون، والمسار التوعوي والتشاركي، وأخيراً مسار التعاون الدولي والإقليمي. وفيما يلي يمكن تحليل الوضع الراهن على مستوى كل مسار من المسارات السابقة بما يتضمنه من نجاحات وتحديات.

### ١- المسار الإداري

انقسم هذا المسار الاستراتيجي إلى خمسة مستويات فرعية في إطار عمليات تحليل الوضع الراهن، والتي تتمثل في البنية التشريعية لعمل الجهاز الإداري، والبنية التنظيمية والمؤسسية، وتنمية قدرات الموارد البشرية، وإرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية، وأخيراً تحسين جودة الخدمات الحكومية.

وبالنظر للبنية التشريعية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة؛ فهناك جملة من النجاحات والممارسات الإيجابية، والتي تمثلت أهم معالمها في إصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع الالكتروني، وتحديث التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات الممولة منها لضمان الشفافية والمساءلة، وكذلك تم إصدار العديد من القوانين والقرارات اللازمة لتحديث وميكنة الخدمات العامة الحكومية، إلى جانب إدخال التعديلات اللازمة على قانون التعاقدات الحكومية رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ لضمان حسن إنفاق المال العام، وإصدار القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠١٩ بشأن إنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد

والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية وهيئة الدواء المصرية، كما أصدرت الدولة المصرية القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، وصدر قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ الذي يستهدف ضمان التخطيط المالي الجيد وحوكمة إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة الجديدة، وأخيراً صدر القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن التخطيط العام للدولة ليتضمن إتاحة الوثائق التخطيطية القومية، والإقليمية، والمحلية للجمهور. وبالرغم من النجاحات السابقة إلا أن هناك حاجة لمزيد من الاصلاحات التشريعية والقانونية اللازمة لرفع كفاءة الجهاز الإداري وفعاليته من جانب، ودعم جهود الدولة في مجال إرساء قيم النزاهة والشفافية بوحداتها المختلفة من جانب آخر، ولقد جاء على رأس تلك الإصلاحات اللازمة ضرورة صدور قانون حرية تداول المعلومات، وتفعيل قانون حظر تعارض المصالح.

وإذا ما انتقلنا لمستوى البنية التنظيمية والمؤسسية لعمل الجهاز الإداري للدولة؛ فقد بذلت الدولة جهوداً ملموسة لتحديث الهياكل التنظيمية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري، حيث قامت هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإعداد وتطوير دليل عمل وحدات المراجعة الداخلية بالجهاز الإداري للدولة بما يتضمن آليات عمل عناصر الإدارات ووسائل تنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها، ولقد أسفرت الجهود السابقة عن استحداث نظام للمراجعة الداخلية بالعديد من وحدات الجهاز الإداري للدولة.

واتصالاً بالبنية المؤسسية للجهاز الإداري، فقد أثمرت جهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في إحداث نقلة نوعية في الأداء المؤسسي لوحدات الجهاز الإداري للدولة، وذلك بإطلاق « جائزة مصر للتميز الحكومي» لمواكبة التطورات وتنمية القدرات البشرية وترسيخ قيم التميز في جميع قطاعات الدولة المختلفة، مما أسفر عن اتساع نطاق المشاركة السنوية بين الفئات المختلفة للجائزة، والمتمثلة في جائزة المؤسسة الحكومية المتميزة، وجائزة الوحدة المتميزة في تقديم الخدمات الجماهيرية، وجائزة المواقع الالكترونية المتميزة للوحدات الحكومية، وجائزة القيادات المتميزة، وجائزة الابتكار والإبداع المؤسسي، وأخيراً جائزة التميز الفردي لأفضل موظف، وأفضل فريق عمل.

وتحسيناً للبنية التحتية وبيئة العمل الداخلية لمختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة؛ فقد تم إطلاق المنظومة الالكترونية لإدارة أصول وأملاك الدولة، هذا بالإضافة إلى تنفيذ خطة لتحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الإداري للدولة، وتنظيم استطلاعات الرأي لقياس رضا العاملين عن بيئة العمل الداخلية بالجهات الحكومية محل التطوير، وذلك بالتعاون بين هيئة الرقابة الإدارية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وفيما يخص التحديات فقد أوضحت المتابعة الحاجة لاتخاذ إجراءات لتحسين رضا العاملين عن بيئة العمل وكذلك الحاجة لاستدامة صدور استطلاعات الرأي، خاصة مع تأخر صدور الإصدار الثاني بسبب انتشار جائحة كورونا.

وفيما يتعلق بتنمية قدرات الموارد البشرية في مجال قيم النزاهة والشفافية؛ فقد تم تطوير مدونات السلوك الوظيفي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة وطرحها للحوار المجتمعي ونشرها على المواقع الالكترونية



للوزارات المختلفة، وكذلك تم نشرها في الجامعات والمحافظات بالتنسيق مع الوزارات المعنية، كما تم تنفيذ خطة تدريبية متكاملة لتدريب العاملين بالجهاز الإداري للدولة على قضايا مكافحة الفساد، هذا بالإضافة إلى تدريب الموظفين المرشحين للانتقال للعاصمة الإدارية على مكافحة الفساد وذلك بالتنسيق بين كل من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية، وقيام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإدراج موضوع مكافحة الفساد ضمن البرامج التدريبية التي يقدمها لشاغلي الوظائف القيادية، وقيام جهاز الكسب غير المشروع بتدريب إدارات الموارد البشرية وشئون العاملين في كافة الوزارات والجهات الحكومية على موضوعات مكافحة الفساد بوجه عام ومكافحة جرائم الكسب غير المشروع بوجه خاص. بالرغم من الجهود السابقة إلا أن هناك حاجة لاستمرارية التوعية والنشر والتدريب الدوري لموظفي الخدمة المدنية على تلك المدونات في مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة، وكذلك الحاجة للتوسع في إدراج مكون مكافحة الفساد ضمن البرامج التدريبية الموجهة لشاغلي الوظائف الأكثر عرضة للفساد.

وفيما يخص إرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية؛ فقد تجسدت أبرز الممارسات الإيجابية في إطلاق بوابة التعاقدات العامة على الإنترنت حيث صممت البوابة لتساعد الحكومة على نشر عملياتها الشرائية على الإنترنت وتسهيل عملية تقديم الموردين لعروضهم الكترونيًا، وكذلك الانتظام في نشر موازنة المواطن من قبل وزارة المالية على مدار سنوات الاستراتيجية وهي نسخة مبسطة للموازنة لتسهيل عملية متابعة الموازنة على المواطن غير المتخصص، هذا إلى جانب إنشاء مواقع الكترونية لعدد كبير من الجهات الحكومية وإتاحة البيانات والمعلومات عليها، وهو الأمر الذي انعكس في تقرير نهاية مدة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ والذي جاء فيه أن معدّل التنفيذ في الهدف الخاص بتفعيل آليات الشفافية والنزاهة بالوحدات الحكومية بلغ حوالي ٨٥٪، وبالرغم من الجهود السابقة إلا أن هناك حاجة للتحديث الدوري للبيانات المتاحة على المواقع الالكترونية بالجهات الحكومية، وكذلك إعداد أدلة مبسطة ونشرها لشرح القوانين واللوائح والقرارات الحاكمة لعمل الجهاز الإداري، واستكمال خطة التحول نحو موازنة البرامج لضمان الشفافية والمساءلة لإدارة المالية العامة في الدولة.

كما أن أحد الممارسات الإيجابية في مجال إرساء قيم المساواة والنزاهة والشفافية هو تبني نظام الخدمة المدنية القائم على الجدارة، وذلك من خلال نظم المسابقات المركزية، حيث يتم التقديم للوظائف الكترونياً من خلال بوابة الوظائف الحكومية، وإجراء امتحانات الكترونية بمركز تقييم القدرات والمسابقات وإعلان النتائج على موقع بوابة الوظائف الحكومية.

أما فيما يتعلق بتحسين جودة تقديم الخدمات العامة الحكومية؛ فقد ارتكزت جهود مكافحة الفساد على تقليل التعامل المباشر بين مقدمي الخدمات من جانب والمواطنين من جانبٍ آخر، وذلك بالتوسع في عمليات الميكنة والتحصيل الالكتروني للخدمات الحكومية، وكذلك تبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية، ولقد أسفرت تلك الجهود عن اكتمال الربط المميكن للوحدات الحسابية بمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية بكافة وحدات الجهاز الإداري للدولة(GFMIS)[٢]،

٢ GFMIS: Government Financial Management Information System.

وكذلك التوسع في منظومة تبادل المعلومات والربط الالكتروني بين الجهات الحكومية المختلفة (G2G)[٣] ، إلى جانب التوسع في إنشاء المراكز التكنولوجية في مختلف أنحاء الجمهورية، وإعداد دليل محدث بالخدمات الحكومية، وإطلاقه على بوابة الحكومة على الإنترنت، وتقديم عدد كبير من الخدمات الالكترونية على بوابة مصر الرقمية، وبوابة خدمات المحليات، كما تم تنفيذ استطلاع رأي المواطنين عن رضائهم عن الخدمات المقدمة الكترونياً، هذا إلى جانب احتساب معدلات الاستجابة للشكاوى بمنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

وعلى الرغم من الجهود السابقة في مجال تحسين جودة تقديم الخدمات العامة، إلا أن الإصدار الثاني للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد قد أظهر الحاجة لاستكمال منظومة التطوير والتحديث السابقة للخدمات الحكومية، وذلك عن طريق رفع جودة قواعد بيانات البنية المعلوماتية، واستكمال منظومة الربط الالكتروني وتبادل المعلومات بين وحدات الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى التوسع في استخدام منظومة التوقيع الالكتروني، وتقديم الخدمات الحكومية الكترونياً. ولقد جاءت نتائج مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري ٢٠٢٢ لتوضح أن أصحاب الأعمال والمواطنين هم الأكثر إدراكاً للممارسات الفاسدة مقارنة بالخبراء. وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة العمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى تطوير منظومة إدارية متكاملة ومرنة للتعامل مع احتياجات المستثمرين. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير نهاية مدة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ أشار إلى عدم تطوير آلية فعالة لتقييم المواطنين للخدمات الحكومية باعتباره أحد التحديات التي واجهت تنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية، الأمر الذي يؤكد على ضرورة العمل على تطوير منظومة تقييم الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمستثمرين، بالإضافة إلى تطوير «ميثاق» المتعاملين مع الجهات الحكومية المختلفة. فضلاً عن ذلك؛ فإن التأخر في تنفيذ بعض استطلاعات رأي عن رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية كان أحد تحديات التنفيذ التي وردت في تقرير نهاية مدة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢، ومن ثمّ؛ فهناك حاجة للاستمرار في تنفيذ هذه الاستطلاعات لتعكس مدى رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية المقدمة.

### ٢- المسار التشريعي والقضائي

انقسم هذا المسار الاستراتيجي إلى مستويين أساسيين في عمليات تحليل الوضع الراهن، يدور المستوى الأول حول تحليل الوضع الراهن للتشريعات الداعمة لمكافحة الفساد، ويرتبط المستوى الثاني بتحليل البنية القضائية، بما تتضمنه من تعزيز المنظومة القضائية ودعم التحول الالكتروني من جانب، ورفع قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي من جانب آخر.

وبالنظر للتشريعات الداعمة لمكافحة الفساد؛ نجد اتسام البيئة التشريعية المصرية بالتنوع في التشريعات التي تتعامل مع جرائم الفساد والأفعال المجرّمة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تركز على مجموعة من القضايا؛ منها حماية المال العام وأداء الوظيفة العامة من الفساد، ورصد وتعقُّب الأموال المتحصَّلة من الأفعال الإجرامية. ويتضمن الإطار القانوني لمكافحة الفساد في مصر أحكاماً من مجموعة من القوانين مثل قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الخدمة المدنية، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون مكافحة غسل الأموال. وقانون النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية، وبتحليل الوضع الراهن للبنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد؛ يتضح أن الدولة المصرية تعمل على المراجعة والتحديث المستمر للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، فخلال سنوات الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ تم إصدار مجموعة من القوانين الداعمة لمكافحة الفساد منها القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، ليتضمن التوسع في تعريف الأموال لتتوافق مع المعايير الدولية، والقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام نفس القانون.

وعلى الرغم من صدور القوانين الهامة السابقة، إلا أن هناك حاجة إلى إصدار حزمة أخرى من القوانين الداعمة لمكافحة الفساد. فقد أشار تقرير نهاية مدة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ إلى أن الهدف الخاص بتطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد حصل على أقلّ نسب التنفيذ، والتي بلغت ٦١٪، حيث وصلت نسبة التنفيذ في إجراءين من إجمالي ٧ إجراءات إلى (٠٪)، وهي المعنية بسن قوانين حماية الشهود والمبلّغين والضحايا والخبراء، وقانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية، وقانون إتاحة وحرية تداول المعلومات، وتفعيل قانون حظر تعارض المصالح. وبالتالي؛ لابد من العمل على إصدار هذه القوانين بالإضافة إلى تعديل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل لجان فنية متخصصة، ووضع مقترحات لمشروعات تلك القوانين، وجاري مناقشتها.

وانطلاقاً من تأكيد الدستور المصري لعام ٢٠١٤ على المبادئ العامة لاستقلال وحماية السلطة القضائية وحظر التدخل في شئونها، وترسيخاً لمبادئ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين، قامت الدولة المصرية في ضوء تلك المبادئ بتطوير المنظومة القضائية للتغلب على المشكلات المتعلقة ببطء التقاضي والإسراع في تبني آليات تكنولوجية حديثة سواء من ناحية التشريع أو التطبيق. ومن هذا المنطلق؛ فقد ركزت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في إصداريها الأول والثاني على دعم ميكنة الخدمات القضائية وإجراءات التقاضي ودعم القدرات بصفة عامة، بما يضمن تسهيل الإجراءات القضائية على المواطنين من جانب وتحسين إتاحة الخدمات القضائية وجودتها من جانب آخر.

وفيما يتعلق بمنظومة التقاضي الالكتروني؛ فقد شهدت مصر طفرة كبيرة خلال تنفيذ الإصدار الثاني للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للتحول نحو منظومة التقاضي الالكتروني، ولقد ساعدت جائحة كورونا في التسريع بوتيرة التحول من منظومة التقاضي التقليدية إلى منظومة حديثة للتقاضي الالكتروني، ويتضح ذلك في تبني إجراءات التقاضي المدني الالكتروني، والتقاضي الجنائي الالكتروني، والتقاضي الالكتروني بالمحاكم الاقتصادية، بالإضافة إلى قيام النيابة العامة بنشر برنامج العدالة الجنائية الالكتروني بكافة نيابات الجمهورية، وتطوير منظومة العرائض الالكترونية. وعلى الرغم

٣ G2G: Government to Government.

من الممارسات الإيجابية السابقة إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه ميكنة منظومة العمل القضائي في مصر، والتي تتضح في الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لاستكمال عملية التحول الرقمي، والحاجة إلى استكمال البنية التحتية التكنولوجية للجهات والمؤسسات القضائية في مصر.

وفيما يتعلق بتنمية قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي؛ تتمثل أحد الممارسات الناجحة في قيام معهد النيابة العامة للبحوث الجنائية والتدريب بتقديم مجموعة من البرامج التدريبية للتغلب على المشكلات العملية التي تواجه أعضاء النيابة العامة أثناء التحقيقات وتوحيد الإجراءات. ولقد أبرز التحليل أهمية استمرار دعم قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي في التعامل مع القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد، هذا إلى جانب تشجيعهم على الحصول على شهادات علمية وإعداد الدراسات والبحوث في مجال مكافحة الفساد، والحاجة إلى الاستمرار فى تطوير المنظومة القضائية الالكترونية. فضلاً عن ذلك؛ فهناك حاجة لإنشاء سجل الكتروني لقضايا الفساد التي تم البت فيها، وذلك حتى يمكن اللجوء إليها في استبعاد العناصر السابق إدانتها من الترشح لدرجات معينة من درجات الوظيفة العامة أو في استبعادها من التعاقدات التي تبرمها الدولة مع أشخاص القانون الخاص. كما أبرز التحليل الحاجة إلى تعزيز الربط الالكتروني بين جهات التحقيق والتقاضي وتنفيذ الأحكام.

### ٣- مسار جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون

انقسم هذا المسار الاستراتيجي إلى خمسة مستويات فرعية في إطار عمليات تحليل الوضع الراهن، والتي تتمثل في تطوير البنية التشريعية والمؤسسية لجهات إنفاذ القانون، وتنمية القدرات البشرية والمادية والمالية لجهات إنفاذ القانون، وتطوير السياسات والإجراءات المعنية بمكافحة الفساد، والرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وأخيراً دعم التشارك وتعزيز الثقة في جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون.

وبالنظر للبنية التشريعية والمؤسسية لجهات إنفاذ القانون؛ فيتضح تميز الدولة المصرية بثراء البيئة التشريعية ووجود مجموعة كبيرة من القوانين الداعمة لمكافحة الفساد، فضلاً عن توافر العديد من الجهات المنوطة بمكافحة الفساد كهيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة النيابة الإدارية، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.وتتمتع هذه الجهات – وفقاً للدستور - بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عملها والحماية اللازمة لأعضائها مما يكفل لها الحياد والاستقلال. ومن أهم الممارسات الناجحة في هذا المجال تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية ليشمل إطار عملها مكافحة الفساد واتخاذ إجراءات للوقاية منه ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة وحفاظاً على المال العام وغيره من الأموال المملوكة للدولة، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية. وعلى الرغم من ذلك، مازالت هناك بعض الجهات الرقابية التي تحتاج لتطوير القوانين واللوائح المنظمة لعملها، وتحديث هياكلها التنظيمية لضمان كفاءتها.

وفيما يتعلق بتنمية القدرات البشرية لجهات إنفاذ القانون؛ فقد تم إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لعقد الدورات التدريبية والندوات وإيفاد البعثات الدراسية والتدريبية لأعضاء جهات إنفاذ القانون في مجالات مكافحة الفساد المختلفة، والمتمثلة في جرائم العدوان على المال العام والاتجار بالوظيفة العامة، ومكافحة جرائم الكسب غير المشروع، ومكافحة الجرائم الاقتصادية والمعلوماتية، وغسل الأموال وتعقب الأصول، وذلك لتفعيل التنسيق وتبادل المعلومات بخصوص تلك المجالات. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وجامعة القاهرة لتنفيذ عدد من الأنشطة ذات الاهتمام المشترك كان من بينها تقديم برنامج للماجستير والدكتوراه في مجالات الحوكمة ومكافحة الفساد، وعلى الرغم من تلك الممارسات الناجحة، إلا أن هناك حاجة إلى استمرار رفع كفاءة الموارد البشرية والمادية لبعض الجهات الرقابية وأجهزة إنفاذ القانون، فضلاً عن ضرورة زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لعمليات التدريب، ووضع ضوابط للتأكد من توجيهها في المسارات السليمة، والحاجة إلى تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة مما يسهل من عملية تبادل المعلومات.

وفيما يخص تطوير السياسات والإجراءات المعنية بمكافحة الفساد؛ فقد قامت جهات إنفاذ القانون بالتعاون مع الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان المعنية بآلية المراجعة الدورية أمام مجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة في إعداد تقرير نصف المدة الطوعي الصادر عن تلك اللجنة خاصة القسم الخاص بجهود مصر في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه. ومن أجل تحديد أولويات مكافحة الفساد، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية بإعداد مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري ليتم إصداره بشكل دوري، وإرسال توصيات في أعقابه للمسئولين لتنفيذها، وإجراء متابعة وتقييم للجهات بما تم تنفيذه، إضافة إلى متابعة المؤشرات الدولية واقتراح التوصيات بشأنها لتحسين تصنيف مصر بتلك المؤشرات. كذلك، تحرص جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون على التعاون والتنسيق فيما بينها ومع الجهات ذات الصلة، والجهات المناظرة إقليمياً ودوليًا للاطلاع على التجارب الناجحة في مجال مكافحة الفساد. ولكن من واقع الأحداث المستجدة التي يشهدها العالم مؤخراً، ينبغي العمل على التطوير المستمر لآليات مكافحة الفساد - خاصة في أوقات الأزمات - لتواكب التطورات العالمية والمحلية.

وفي إطار الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، تسعى الجهات الرقابية (مثل البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية) باستمرار العمل على ضمان وتعزيز المنافسة والشفافية في تقديم الخدمات المالية، والحفاظ على سلامة الأسواق المالية واستقرارها وتحقيق التوازن لحقوق المتعاملين بها وحمايتها، ومكافحة الغش والممارسات الفاسدة في الأسواق المالية. فعلى سبيل المثال، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بتطوير الموقع الالكتروني الخاص بها؛ حيث يتميز هذا الموقع بتوفير خدمات للمستثمرين وكافة المتعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية، ويضم مواقع ومعلومات إضافية ليكون بمثابة بوابة الكترونية تفاعلية تلبي احتياجات كافة المتعاملين مع الهيئة، ويفتح نافذة لتلقي الطلبات الكترونياً لعدد من الخدمات التي تقدمها الهيئة، كما يعزز التواصل إذ يمكن تقديم الشكاوى ومقترحات التطوير الكترونياً. كما أطلقت الهيئة العامة للرقابة

المالية النسخة الأولى لاستراتيجيتها الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية في بداية أبريل ٢٠١٨، والتي تضم ضمن أهدافها الاستراتيجية تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد، وتحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة باستقرار النظام المالي وسلامته، إلى جانب تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة. ونظراً لأهمية القطاع المالي وتعدد صور الفساد به، فمن الضروري استمرار تعزيز جهود الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية من خلال العمل على رفع القدرات البشرية والمادية والمالية في الجهات الرقابية، ووضع سياسات وإجراءات متطورة للتعامل مع الأشكال المستحدثة من الفساد.

وفيما يتعلق بدعم التشارك وتعزيز الثقة في جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون؛ فقد بذلت جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون جهوداً ملموسة لتشجيع مشاركة المواطنين على مكافحة الفساد وتطوير آليات فعّالة للشكاوى والإبلاغ عن حالات الفساد، حيث قامت هيئة الرقابة الإدارية بنشر تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الإصدارين الأول والثاني من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لدعم الشفافية وزيادة ثقة المواطن في جهود الدولة الرامية لمكافحة الفساد. وعلى الرغم من ذلك، مازال هناك حاجة ماسة لزيادة الوعي لدى المواطنين حول دور الجهات المعنية بمكافحة الفساد. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال توسّع تلك الجهات في توفير وإتاحة البيانات والمعلومات والتقارير المحدثة حول مكافحة الفساد والسماح بحرية تداولها بصورة كافية بين المواطنين، فضلاً عن تطوير آليات مؤسسية ومتنوعة للتواصل مع المواطنين، من أجل تعزيز ثقة المواطنين في جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون.

**٤- المسار التوعوي والتشاركي**

فقد انقسم هذا المسار الاستراتيجي إلى أربعة مستويات فرعية في إطار عمليات تحليل الوضع الراهن لجهود التوعية بمخاطر الفساد وآليات مكافحته في المجتمع المصري. يدور المستوى الأول حول عمليات التوعية على مستوى المؤسسات التعليمية والبحثية، ويرتبط المستوى الثاني بجهود التوعية بمخاطر الفساد في نطاق المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية والرياضية، ويتناول المستوى الثالث تدعيم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، وأخيراً يدور المستوى الرابع حول تعزيز آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية ذات الصلة بمكافحة الفساد.

فيما يتعلق بعمليات التوعية على مستوى المؤسسات التعليمية والبحثية؛ فقد تم تنفيذ مجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية بالمدارس لنشر قيم النزاهة والشفافية بين الأطفال وتوعيتهم بمخاطر الفساد، كما تم عقد عدد من الندوات والمؤتمرات والمحاضرات وإطلاق مجموعة من المبادرات بالجامعات لتوعية الشباب بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته والتعريف بالأجهزة الرقابية واختصاصاتها، بمشاركة المسئولين عن مكافحة الفساد بالأجهزة الرقابية. على سبيل المثال، تم تنفيذ نموذج محاكاة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٢١، على مستوى الكليات المختلفة بجامعة القاهرة، بالتعاون والتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية. هذا فضلاً عن دمج القيم الخاصة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وتعميق المواطنة والانتماء في عدد من المقررات الدراسية للتعليم قبل الجامعي، مثل مقررات اللغة العربية، والتربية الدينية، والفلسفة، والأخلاق، والتربية الوطنية. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد تم تدريب وتوعية المدرسين والإداريين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والمديريات والإدارات التعليمية في المجالات المرتبطة بمخاطر الفساد وسُبل مكافحته. وتفعيلاً لقرار المجلس الأعلى للجامعات، فقد تم تضمين مقرر «حقوق الإنسان ومكافحة الفساد» في الكليات والجامعات الحكومية ضمن المقررات الإلزامية التي يجب اجتيازها بنجاح قبل الحصول على الشهادة الجامعية، ونشره بنظام التعليم الالكتروني عبر المواقع الالكترونية للجامعات الحكومية. ومن ناحية أخرى، فقد تم إصدار كل من الميثاق الأخلاقي للطالب الجامعي والميثاق الأخلاقي للمجتمع الجامعي (عضو هيئة التدريس ومعاونيه) ونشرها وتعميمهما على الجامعات الحكومية كافة.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة للتوسع في عدد ونطاق تطبيق المبادرات والأنشطة والبرامج التوعوية التي يتم طرحها من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة لتستهدف أكبر عدد ممكن من الطلاب المقيدين في كافة مراحل التعليم، بما في ذلك الطلاب المقيدين في منظومة التعليم الفني وأيضاً في المعاهد الحكومية والخاصة. وعلى الرغم من إعداد وإصدار عدد كبير من الأبحاث والدراسات والرسائل العلمية المتخصصة في القضايا ذات الصلة بمكافحة الفساد من جانب، ودراسة وتحليل التجارب الدولية والإقليمية الناجحة في هذا الشأن على مستوى الكليات والمراكز البحثية بالجمهورية من جانب آخر، إلا أن هناك حاجة لاتخاذ المزيد من الخطوات نحو تشجيع دور المؤسسات التعليمية والبحثية في نشر الوعي بمخاطر الفساد وآليات مكافحته.

وبخصوص تفعيل دور المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية والرياضية في نشر الوعي بقضايا مكافحة الفساد؛ فقد تم تنفيذ وإطلاق عدد من الحملات الإعلامية تحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية، للتوعية بمخاطر الفساد والتأثير على اتجاهات وسلوك المواطنين وخلق المسئولية المشتركة وتوعية المواطنين ببعض الجرائم والعقوبات المقررة لها وتشجيعهم على كشف الفساد بإدراج أرقام الخط الساخن للأجهزة الرقابية، منها حملة «المرايا» وحملة «اعرف حقك». إلى جانب عقد عدد من الدورات التدريبية وورش العمل والحلقات النقاشية بوزارات الثقافة والأوقاف والشباب والرياضة بالتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بهدف رفع وعي الشباب والمجتمع الرياضي وفئات المجتمع كافة بقيم النزاهة والشفافية وآليات مكافحة الفساد. على سبيل المثال؛ نظمت هيئة الرقابة الإدارية خلال سنوات الإصدار الثاني للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ورشة عمل معنية بحماية الرياضة من الفساد بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعلى الرغم من وجود ثقافة مجتمعية رافضة للفساد في مصر، توجد بعض الفئات المجتمعية التي لا تزال تتقبل بعض الممارسات الفاسدة سواء عن وعي أو عدم وعي، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز دور المؤسسات الإعلامية والثقافية وتعزيز الخطاب الديني في ترسيخ العادات السلوكية الإيجابية، والتوسع في توعية وتمكين الشباب والمجتمع الرياضي في مجالات مكافحة الفساد، من أجل تعزيز الثقافة المجتمعية

الرافضة للفساد.

ومن الجدير بالذكر أن نتائج مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري ٢٠٢٢ جاءت لتوضح أن الشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩) هم الأكثر إدراكاً لممارسات الفاسدة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وبالتالي؛ فإن هناك حاجة إلى التركيز على فئة الشباب من خلال رفع الوعي بمخاطر الفساد، بالإضافة إلى توجيه المزيد من الاهتمام الإعلامي لنشر الوعي والمعلومات حول جهود الدولة في مجالات منع ومكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بدعم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة الفساد؛ فتتضح أبرز الممارسات الإيجابية في إصدار القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته، والمعني بتنظيم ممارسة العمل الأهلي والذي يقر مجموعة من قواعد الحوكمة الخاصة بالمنظمات الأهلية؛ منها توجيه مؤسسات العمل الأهلي إلى استخدام الوسائل الرقمية في جمع التبرعات بهدف إحكام الرقابة عليها، وتجنب تعارض المصالح عن طريق حظر ندب العاملين الحكوميين للعمل في الجمعيات والمؤسسات الأهلية، كما ألزمت اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١ أعضاء مجالس إدارة الجمعيات بالإفصاح عن أية مصلحة شخصية يمكن أن تترتب على قرارات هذه المجالس، وحظر مساهماتهم في المشروعات أو الشركات أو الصناديق التي تؤسسها تلك الجمعيات.

ومن الخطوات الهامة أيضاً في هذا الصدد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بضم ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني ضمن عضوية اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته. فضلاً عن ذلك، قامت هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بعقد العديد من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية للتوعية بمخاطر الفساد بصفة عامة، وتوضيح أهمية دور منظمات المجتمع المدني في الوقاية منه ومكافحته، هذا إلى جانب التنسيق بين هيئة الرقابة الإدارية ووزارة التضامن الاجتماعي بخصوص اعتماد مدونة سلوك وظيفي للعاملين بالجمعيات والمؤسسات الأهلية وتعميمها على مستوى الجمهورية، حيث صدرت المدونة ضمن مرفقات اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي. فضلاً عن ذلك، تم التنسيق بين الجمعية المصرية لشباب الأعمال وبعض الشركات العالمية لعقد العديد من ورش العمل، والتي أسفرت عن الانتهاء من إعداد الدليل الإرشادي لمدونة الأخلاق والسلوك المهني للعاملين بشركات القطاع الخاص، وجارى اتخاذ إجراءات الإصدار الخاصة بها.

وعلى الرغم من الجهود السابقة في مجال دعم مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، إلا أن تقرير نهاية مدة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ يشير إلى تواضع عدد منظمات المجتمع المدني التي أضافت نشاطاً لمنع ومكافحة الفساد ضمن أنشطتها الأساسية، ومن ثمّ؛ هناك حاجة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الفساد بصفة عامة من خلال العمل على تحسين حوكمة تلك الكيانات، وضمان المشاركة الفعالة لها في مجال التوعية بأهمية مكافحة الفساد.

وبشكل عام، يتطلب تفعيل دور المؤسسات المعنية بنشر الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وآليات مكافحته توفير قدر ملائم من الموارد المالية اللازمة بما يتلاءم وحجم الأنشطة المنوطة بتلك المؤسسات، هذا بالإضافة إلى ضرورة ضمان التنسيق الفعال فيما بين تلك المؤسسات من ناحية، وبينها وبين التنسيق الفعال فيما بين تلك المؤسسات من ناحية، وبينها وبين مؤسسات الدولة المعنية بمكافحة الفساد وإنفاذ القانون من ناحية أخرى، بما يساهم في تحقيق النتائج المنشودة وتعظيم الآثار المرجوة من الجهود المبذولة في هذا السياق. ولعل مشاركة مصر في المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد (GRACE)[٤] ، والتي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على هامش أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذي عقد في مدينة شرم الشيخ في ديسمبر ٢٠٢١، جاءت كخطوة ضرورية من أجل خلق ثقافة رفض الفساد بين الأطفال والشباب ومساعدتهم على أن يصبحوا قادة النزاهة في الغد من خلال تزويدهم بالمهارات والسلوكيات والمعارف المطلوبة لتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة داخل مجتمعاتهم.

وبالنظر في تعزيز آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية ذات الصلة بمكافحة الفساد؛ فإنه ينبغي إعطاء الأولوية لتلك الآليات أخذاً في الاعتبار خشية المواطنين من الإبلاغ عن جرائم الفساد نظراً لعدم إصدار قانون لحماية المبلغين حتى الآن، وهو ما يتطلب مواصلة اتخاذ التدابير للتعجيل بإصدار القانون وتوعية المواطنين بآليات الإبلاغ عن حالات الفساد. كذلك، يعد تعزيز الدور الرقابي لأعضاء مجلس النواب من الخطوات الضرورية من أجل دعم ثقة المواطنين في نزاهة مؤسسات الدولة وآليات مكافحة الفساد.

ولقد أثمرت جهود الدولة المصرية خلال سنوات الإصدار الثاني للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عن وضع وتنفيذ مؤشر «إدراك ومكافحة الفساد الإداري» بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية والمواطنين، وهو ما يعمل على زيادة الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته، ويمكن المواطنين من ممارسة دورهم الرقابي في هذا المجال.

### ٥- مسار التعاون الدولي والإقليمي

انقسم هذا المسار الاستراتيجي إلى ثلاثة مستويات فرعية في إطار عمليات تحليل الوضع الراهن، يدور المستوى الأول حول تنفيذ الاتفاقيات والإعلانات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد، ويتعلق المستوى الثاني بتعزيز تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد، وأخيراً يرتبط المستوى الثالث بتفعيل التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات والإعلانات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد؛ فقد صادقت مصر على عدة اتفاقيات معنية بهذا الشأن تتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته. كما حرصت مصر خلال تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فخضعت لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الثانية حيث قام مكتب الأمم المتحدة المعني

٤ GRACE: Global Resource for Anti-corruption Education and Youth Empowerment.

بالمخدرات والجريمة عام ٢٠٢٠ بنشر تقرير عن التزام مصر بتنفيذ الفصلين الثاني والخامس والمتعلقين بالتدابير الوقائية واسترداد الموجودات، كما سبق نشر تقرير عام ٢٠١٥ عن التزام مصر بتنفيذ الفصلين الثالث والرابع المتعلقين بالتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي في إطار دورة الاستعراض الأولى. وقد انتهت تقارير الاستعراض السابق الإشارة إليها بضرورة إصدار قانون للتعاون الدولي في المسائل الجنائية،وعلى الرغم من تأخر مصر في إصداره، إلا أن مشروع القانون قد مرّ بمجموعة من الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها.

كما تلتزم مصر في هذا الشأن بتقديم تقارير دورية للعديد من الجهات المعنية بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية، ومن أهم تلك التقارير، التقرير الدوري عن وضع مصر في الحوكمة للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان والخاصة بمكافحة الفساد.

يأتي ذلك اتساقًا مع وعي الدولة المصرية بأهمية مكافحة الفساد لحماية حقوق الإنسان، والذي جاء في إطاره إطلاق «الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦»، لتتضمن مبادئها الأساسية مكافحة الفساد وإرساء قيم النزاهة والشفافية لضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو الفكر الذي تبنته مصر قبل صدور هذه الاستراتيجية، فخلال تقديم مصر لتقرير المراجعة الطوعي والتقرير الثالث لآلية المراجعة الدورية الشاملة بمجلس حقوق الإنسان، استعرضت جهودها في مجال مكافحة الفساد والمرتبطة بصدور وثيقة لتعزيز حقوق الإنسان، فضلاً عن ذلك؛ فقد صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ تحت عنوان «التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار»، والذي أفرد فصلاً كاملاً عن وضع الحوكمة في مصر، وتقييم الجهود التي تقوم بها الدولة المصرية في مكافحة الفساد، والسياسات المستقبلية التي تعتزمها في هذا الشأن لحماية حق المواطن في التنمية.

وبالنسبة للمشاركة في الفعاليات الدولية والإقليمية وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد؛ فخلال فترة تنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية استضافت مصر المنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد عام ٢٠١٩، وترأست مصر الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بداية من عام ٢٠٢١، لمدة عامين، كما ترأست هيئة الرقابة الإدارية اتحاد هيئات مكافحة الفساد الأفريقية بداية من عام ٢٠٢٢، لمدة ثلاثة أعوام، وذلك بجانب المشاركة في العديد من الفعاليات الدولية والإقليمية التي هدفت إلى تبادل الرؤى والخبرات والتجارب المتعلقة بمكافحة الفساد بين جهات إنفاذ القانون. ولعلّ هذا التوجه نحو استضافة مصر ورئاستها للمحفل الدولي الأساسي المتعلق بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع هيئات مكافحة الفساد الأفريقية والمشاركة في الفعاليات المختلفة يعكس الإرادة السياسية الداعمة لمكافحة الفساد، ليس فقط على المستوى الوطني، وإنما على المستويين الإقليمي والدولي كذلك.

واتصالاً بالمشاركة في الفعاليات الدولية والإقليمية وتبادل الخبرات والمعلومات؛ فقد حرصت مصر خلال تنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، على انضمام جهات إنفاذ القانون إلى بعض المجموعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل الأموال، فعلى سبيل المثال؛ انضمت ثلاثة من الجهات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد إلى الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد(GLOBE)[٥] . كما حرصت مصر بالإضافة إلى ذلك، على متابعة أدائها في المؤشرات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد. وبالرغم من الجهود السابقة، إلا أن مصر لا زالت تحتاج إلى التعاون مع الجهات المصدرة لمثل هذه المؤشرات وفتح قنوات اتصال معها لتحسين وضعها وترتيبها بين الدول المختلفة فيما يتعلق بمكافحة الفساد.

وبالنسبة لتفعيل التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات؛ تتضح مشاركة مصر ضمن آليات وشبكات دولية وإقليمية مختلفة مثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومجموعة إيغمونت لوحدات التحريات المالية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ومن الجدير بالذكر أنه في عام ٢٠٢١، خضعت مصر للتقييم المتبادل حول تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد جاءت نتائج هذا التقييم إيجابية. ومن الواضح أن مصر توفر المساعدة القانونية المتبادلة في وقت مناسب، إلا أنه لابد من العمل على تحسين آليات المساعدات القانونية المتبادلة ليس فقط من جانب مصر، وإنما من جانب الدول الأخرى أيضاً. وعلى الرغم من وجود تعاون مشترك وإبرام مذكرات تفاهم بين وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونظيراتها من وحدات التحريات المالية الأخرى، إلا أنه لا يزال هناك فرصة للتوسع في مثل هذا النوع من التعاون بهدف تبادل الخبرات والمعلومات وتسهيل آليات التعاون فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال بصورة أكبر. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال استرداد الموجودات من قبل اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج، إلا أنه هناك حاجة لتفعيل المبادرات المتعلقة بهذا الشأن.

٥ .GLOBE Network: Global Operational Network of Anti-corruption Law Enforcement Authorities

القسم الثالث

# الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠

## النهج الاستراتيجي

**الرؤية** "بيئة وطنية نزيهة تكافح الفساد"

**الرسالة** "ترسيخ ثقافة مجتمعية واعية ومكافحة للفساد بدعم من بنية تشريعية وإدارية وقضائية تتسم بالنزاهة والشفافية وجهات ممكّنة للوقاية من الفساد ومكافحته وإنفاذ القانون تُعلي من قيم المساءلة والمشاركة بين كافة فئات المجتمع وبالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية ذات الصلة".

## المبادئ الأساسية التي استندت إليها الاستراتيجية

استندت "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠" إلى ستة مبادئ أساسية، يمكن توضيحها فيما يلي:

**النزاهة**

التجرد وبراءة السلوك البشري من أية أغراض أو مقاصد خاصة عند خدمة المواطنين[٦].

**الشفافية**

الوضوح والإتاحة والنشر الدوري للمعلومات والبيانات والوثائق التي تعزز جهود مكافحة الفساد.

**المشاركة**

تشجيع التعبير عن الرأي أو الإبلاغ عن قضايا الفساد لدى جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون.

٦ تم تبني تعريف النزاهة في إطار مدونة سلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة ٢٠١٩-٢٠٢٢، وهو ذات المعنى المستخدم في إطار «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠».

**سيادة القانون**

خضوع كل السلطات والأشخاص الطبيعية والاعتبارية في الدولة للقانون، وكذلك الامتثال للقواعد القانونية وتطبيق أحكام القضاء دون تأخير أو إبطاء.

**المساواة**

توحيد التعامل مع مرتكبي جرائم الفساد المنصوص عليها في القوانين والتشريعات المختلفة المنظمة لها واستهدافهم دون تمييز بينهم أو التسامح مع بعضهم سواءً لمكانتهم المجتمعية أو لنفوذهم الوظيفي أو لقدراتهم المالية.

**المساءلة**

خضوع الأشخاص الطبيعية والاعتبارية للمحاسبة والرقابة عن النتائج المتوقعة لأعمالهم، والتي تتعدد صورها ما بين المساءلة القانونية، والمساءلة التشريعية، والمساءلة الإدارية، والمساءلة المجتمعية، فضلاً عن المساءلة الأخلاقية.

أسفرت نتائج تحليل الموقف على ضرورة العمل على مجموعة من القضايا لتعزيز مكافحة الفساد في مصر، واعتبرت الاستراتيجية هذه القضايا بمثابة الأولويات الوطنية لمكافحة الفساد، والتي شكّلت جوهر الأهداف الاستراتيجية.

ولقد اتبعت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد نهجاً استراتيجياً متكاملاً يستند على المبادئ الأساسية الستة السابق ذكرها، ويحدد مجموعة من مجالات التركيز التي يجب العمل على تعزيزها وتقويتها للتعامل مع الأولويات الوطنية وتحقيق رؤية الاستراتيجية.

فكما حرصت الدولة المصرية على تعزيز المشاركة والشمول في عملية إعداد الاستراتيجية، كان توسيع نطاق المشاركة من خلال تعدد الأطراف والجهات المشاركة والمستفيدة من جهود مكافحة الفساد أحد مجالات التركيز الرئيسية، والتي انعكست بصورة كبيرة في أهداف الاستراتيجية. كما اعتبرت الاستراتيجية البنية التشريعية وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية أحد مجالات التركيز الأساسية، وذلك نظراً لأن تعزيز البنية التشريعية وتطوير القدرات يمثلان أسساً داعمة لمكافحة الفساد.

ولأن مكافحة الفساد لابد وأن تتم من خلال عمليات وإجراءات واضحة تتسم بالمرونة وتواكب التغيرات المختلفة، فكانت العمليات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد أحد مجالات التركيز التي حددتها الاستراتيجية.

إن خلق بيئة داعمة لمكافحة الفساد يتطلب تعزيز ثقة المواطن، وهو ما اعتبرته الاستراتيجية أحد مجالات تركيزها الرئيسية، والذي يُعدّ نتيجة للمجالات الأخرى، حيث إن تعزيز التشريعات والقدرات البشرية والمؤسسية، وتطوير العمليات والآليات، وتعدد الأطراف المشاركة في مجال مكافحة الفساد تعلي من ثقة المواطن في نزاهة مؤسسات الدولة، وتساهم أيضاً في تعزيز المشاركة في مكافحة الفساد.



الشكل (٢):

**النهج الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠**

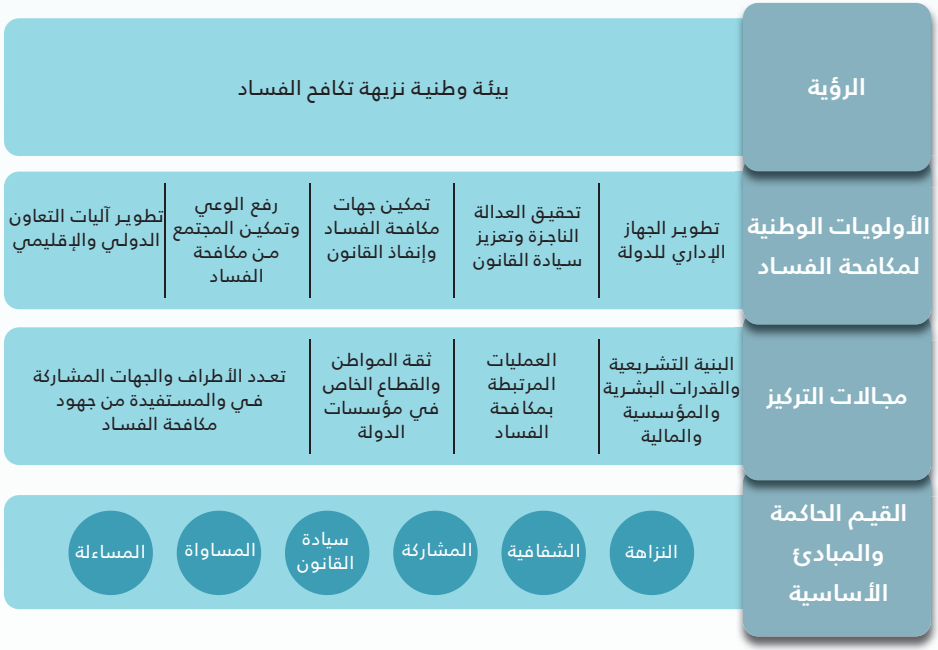


## الأهداف الاستراتيجية والفرعية

ترتكز «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في نسختها الثالثة ٢٠٢٣-٢٠٣٠» على خمسة أهداف استراتيجية، يتفرع عن كل هدف استراتيجي مجموعة من الأهداف الفرعية في إطار منهجية منضبطة لترابط وتكامل تلك الأهداف. وتجدر الإشارة إلى أنه نظراً للطبيعة المتشابكة لقضايا مكافحة الفساد، فإن الأهداف الاستراتيجية تتسم بالتقاطع والتشابك فيما بينها، بل وتؤثر في بعضها البعض، ولذلك يجب العمل عليها بالتوازي.

فالجهاز الإداري لن يستطيع القيام بتقديم الخدمات بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية دون وجود بنية تشريعية داعمة لمكافحة الفساد، كما أن قدرة المجتمع على مكافحة الفساد، تكمن في وعيه بمخاطر الفساد وثقة المواطنين في نزاهة مؤسسات الدولة وفي آليات مكافحة الفساد، والتي ترتكز على الدور القوي الذي تقوم به جهات إنفاذ القانون والجهات القضائية في هذا المجال. فضلاً عن ذلك؛ فإن تعزيز المعرفة

وتبادل الخبرات والمعلومات في إطار التعاون الدولي والإقليمي، يُساهم في تحسين آليات مكافحة الفساد. وفيما يلي يمكن استعراض تلك الأهداف:

الشكل (٣):

## أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
|---|---|---|---|---|
| جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر | بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة | جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون | مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته | تعاون دولي وإقليمي فعّال في مكافحة الفساد |
| تحديث البنية التشريعية والمؤسسية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة | تعزيز التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد | دعم الإطار التشريعي والمؤسسي لجهات إنفاذ القانون | تعزيز دور المؤسسات التعليمية والبحثية في خلق ثقافة رافضة للفساد بين الأطفال والشباب | تعزيز المعرفة وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد |
| استكمال تطوير منظومة الموارد البشرية بالجهاز الإداري للدولة | تطوير قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي في مجال مكافحة الفساد | رفع كفاءة القدرات البشرية والمادية والمالية لجهات إنفاذ القانون | النهوض بدور المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية في ترويج الممارسات التي تستهدف مكافحة الفساد | تعزيز تنفيذ الاتفاقيات والإعلانات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد |
| إرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية | دعم التحول الرقمي لتحقيق العدالة الناجزة | تطوير السياسات والإجراءات المعنية بمكافحة الفساد | توعية وتمكين الشباب والمجتمع الرياضي في مجالات مكافحة الفساد | تعزيز التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات |
| رفع كفاءة منظومة الخدمات العامة الحكومية | | تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية | تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة الفساد | |
| تطوير منظومة إدارية متكاملة ومرنة للتعامل مع احتياجات المستثمرين | | تعزيز ثقة المواطنين في جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون | تفعيل آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية لمكافحة الفساد | |

### الهدف الاستراتيجي الأول:

**جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر**

يُعد الجهاز الإداري حجر الزاوية في إطار جهود الدولة الرامية لمكافحة الفساد؛ وذلك لكونه الجهة الأساسية المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة من جانب، والمرآة الحقيقية لطبيعة التفاعلات اليومية والمباشرة بين المواطنين والعاملين من جانب آخر. ومن هنا سعت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لتخصيص الهدف الاستراتيجي الأول منها لتعزيز كفاءة وفعّالية الجهاز الإداري للدولة ليكون متماشياً مع محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية في «رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠» «من جانب، و»خطة مصر للإصلاح الإداري» من جانب آخر. ويدعم هذا الهدف جهود الدولة في مجال مكافحة الفساد من خلال خمسة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

١. تحديث البنية التشريعية والمؤسسية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة
٢. استكمال تطوير منظومة الموارد البشرية بالجهاز الإداري للدولة
٣. إرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية
٤. رفع كفاءة منظومة الخدمات العامة الحكومية
٥. تطوير منظومة إدارية متكاملة ومرنة للتعامل مع احتياجات المستثمرين

### الهدف الاستراتيجي الثاني:

**بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة**

تُعد التشريعات أحد أهم الأدوات الداعمة لمنع ومكافحة الفساد، فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الدولية والإقليمية توفر الأطر العامة التي تعمل من خلالها الدول لمكافحة الفساد، إلا أن إعداد البنية التشريعية الموائمة للسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي يقع على عاتق الحكومات الوطنية. وتُعدّ كفاءة العملية القضائية وفعاليتها أحد المكونات الأساسية والداعمة لمكافحة الفساد، بما تتضمنه من قدرات بشرية مدربة على مجال مكافحة الفساد، وإجراءات قضائية فعّالة يمكن من خلالها الوصول بسهولة ويسر للنظام القضائي. ويدعم هذا الهدف جهود الدولة في مجال مكافحة الفساد بالتركيز على ثلاثة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

١. تعزيز التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد
٢. تطوير قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي في مجال مكافحة الفساد
٣. دعم التحول الرقمي لتحقيق العدالة الناجزة

## الهدف الاستراتيجي الثالث:

**جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون**

تلعب جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون (الرقابية والأمنية) دوراً محورياً في جهود مكافحة الفساد، من خلال ضمان سيادة القانون، واتخاذ التدابير الوقائية التي تمنع حدوث الممارسات الفاسدة، فضلاً عن رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد والإشراف على تنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية. وتختص تلك الجهات بإنفاذ القانون عبر تلقي البلاغات والشكاوى حول شبهات الفساد والتحقق منها وملاحقة مرتكبيها. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي التطورات والمستجدات العالمية والمحلية إلى ظهور أشكال ومجالات جديدة للفساد، مما قد يفرض قيوداً على جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون، حيث يصبح من الضروري على تلك الجهات وضع سياسات وإجراءات متطورة ومتجددة لمنع ومكافحة الفساد. ويعمل هذا الهدف الاستراتيجي على تمكين جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون عبر خمسة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

١. دعم الإطار التشريعي والمؤسسي لجهات إنفاذ القانون

٢. رفع كفاءة القدرات البشرية والمادية والمالية لجهات إنفاذ القانون

٣. تطوير السياسات والإجراءات المعنية بمكافحة الفساد

٤. تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية

٥. تعزيز ثقة المواطنين في جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون.

## الهدف الاستراتيجي الرابع:

**مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته**

تزداد فعالية الجهود الموجهة لمكافحة الفساد في المجتمعات الواعية بمخاطر الفساد وآليات الوقاية منه، والقادرة على ممارسة الرقابة والمساءلة المجتمعية من خلال نظم متطورة للإبلاغ والشكاوى تتسم بالكفاءة والفعالية وسرعة الاستجابة. وتلعب كافة مؤسسات الدولة - جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص - دوراً حيوياً في مجال توعية المواطنين وتمكينهم من ممارسة دورهم الرقابي، على النحو الذي يسهم في تعزيز الثقة العامة في نزاهة آليات مكافحة الفساد. وعليه، يركز هذا الهدف الاستراتيجي على تنمية الوعي المجتمعي في مجال مكافحة الفساد بالاستناد إلى خمسة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

١. تعزيز دور المؤسسات التعليمية والبحثية في خلق ثقافة رافضة للفساد بين الأطفال والشباب

٢. النهوض بدور المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية في ترويج الممارسات التي تستهدف مكافحة الفساد

٣. توعية وتمكين الشباب والمجتمع الرياضي في مجالات مكافحة الفساد

٤. تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة الفساد

٥. تفعيل آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية لمكافحة الفساد

## الهدف الاستراتيجي الخامس:

**تعاون دولي وإقليمي فعّال في مكافحة الفساد**

تتطلب مكافحة الفساد ليس فقط تضافر الجهود الوطنية، وإنما الدولية والإقليمية أيضاً، وذلك نظراً لأن الفساد لا يقتصر على حدود الدولة، وإنما هو ظاهرة عابرة للحدود تتطلب التعاون المشترك، وهو ما أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ديباجتها بأن «الفساد لم يعد شأناً محلياً، بل هو ظاهرة عبر وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصادات مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً». ومن هنا يركز الهدف الاستراتيجي الخامس من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على ثلاثة أهداف فرعية لبناء تعاون دولي وإقليمي فعّال في مجال مكافحة الفساد تتمثل فيما يلي:

١. تعزيز المعرفة وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد

٢. تعزيز تنفيذ الاتفاقيات والإعلانات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد

٣. تعزيز التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات

# القسم الرابع

## الإطار العام لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠

### ١. المدى الزمني لتنفيذ الاستراتيجية

لقد جاء الإصدار الثالث من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠ مختلفاً عن الإصدارين الأول والثاني ليكون أطول أجلاً مغطياً ثماني سنوات كاملة، حيث اتجهت مصر لتبني استراتيجية طويلة المدى لتتسق مع تحقيق الأهداف الوطنية المنصوص عليها في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، بالإضافة إلى الحاجة إلى وجود خطة طويلة المدى تتسم بالاستقرار والمؤسسية، وفي الوقت نفسه تتمتع بالمرونة الكافية للاستجابة للتغيرات العالمية المتسارعة. كما ارتأت الدولة المصرية في هذا الإصدار من الاستراتيجية ضرورة العمل على بناء ثقافة مجتمعية واعية رافضة للفساد؛ وهو الأمر الذي يتطلب العمل عليه وفق نهج طويل الأجل يتسم بالاتساق والاستمرارية في البرامج الموجهة لتنفيذه.

وسوف ينبثق من هذه الاستراتيجية خطط تنفيذية لضمان التنفيذ الفعّال للاستراتيجية، حيث تغطي الخطة التنفيذية متوسطة المدى الأولى الفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٦، أما الثانية فتغطي الفترة من ٢٠٢٧-٢٠٣٠.

### ٢. الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية

يُعدّ النهج التشاركي الذي تم اتباعه خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠ هو نفس النهج القائم على تنفيذ الاستراتيجية، حيث إن الوقاية من الفساد ومكافحته لا تتطلب فقط مشاركة جهود أصحاب المصلحة كافة، وإنما تتطلب أيضاً الإيمان بأهمية الوقاية من الفساد في الدفع بعجلة التنمية.

ولقد انعكس هذا النهج التشاركي الشامل في التوسع في أعداد الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية مقارنة بالإصدارين الأول والثاني، وذلك من أجل العمل على خلق بيئة رافضة للفساد بكل أشكاله. وتتمثل الجهات المعنية بالتنفيذ في جهات إنفاذ القانون، والوزارات، والمحافظات، والجامعات، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، وجهات أخرى مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، وغيرها من الجهات.

### ٣. عملية متابعة الاستراتيجية وإعداد التقارير

لضمان التنسيق الفعال والمتابعة المستمرة سيتم تحديد نقطة اتصال لكل جهة من الجهات المعنية بالتنفيذ، على أن تقوم هذه

الجهات بتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية من خلال نظام الكتروني للمتابعة يمكن من خلاله متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية، والتعرف على فعالية تنفيذ هذه الإجراءات.

وتقوم هيئة الرقابة الإدارية، والمعنية بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بإعداد تقارير دورية بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية وفقاً لمؤشرات قياس الأداء، وعرضها على اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته برئاسة مجلس الوزراء، ونشرها.

الشكل (٤):

**عملية متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقديم التقارير**

تتولى هيئة الرقابة الإدارية عملية التنسيق بين الجهات المسئولة عن تنفيذ الاستراتيجية من خلال عقد اجتماعات دورية مع نقاط الاتصال المعنية، للوقوف على أبرز الممارسات والتحديات المتعلقة بالتنفيذ، كما سيتم فتح قنوات اتصال مستمرة بين الهيئة ونقاط الاتصال لضمان الاتصال والتنسيق المستمر والفعّال.

### ٤. عملية مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

ولتحقيق مبدأ المرونة في التعامل مع الاستراتيجية، ستتولى اللجنة الوطنية التنسيقية الفرعية للوقاية من الفساد ومكافحته عملية مراجعة الاستراتيجية من خلال عملية تشاركية واسعة النطاق، ووفقاً للتغيرات الوطنية والإقليمية.

# الإجراءات التنفيذية ومؤشرات قياس الأداء

القسم الخامس

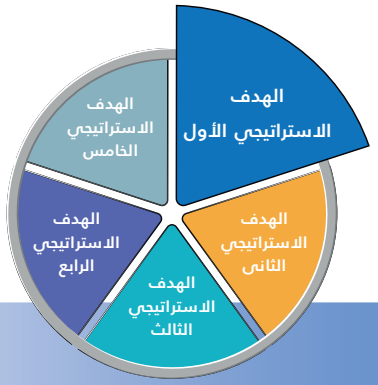


## الهدف الاستراتيجي الأول

### جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

**الهدف الفرعي الأول**

تحديث البنية التشريعية والمؤسسية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| تحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة بما يضمن كفاءة وفعالية أدائه | تحديث الهياكل الإدارية بالجهاز الإداري للدولة | تحسين البنية التحتية وبيئة العمل بوحدات الجهاز الإداري للدولة | استدامة جوائز التميز في الأداء الحكومي |

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد القوانين واللوائح والقرارات المحدثة للجهاز الإداري للدولة بشكل يتلاءم مع المتغيرات المجتمعية
- نسبة اللوائح المعتمدة من وزارة المالية للوحدات ذات الطابع الخاص والصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات الممولة منها بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية
- نسبة لوائح الموارد البشرية التي تم اعتمادها أو تحديثها من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية

- نسبة الهياكل الإدارية المحدثة لإجمالي عدد الهياكل الإدارية المستهدف تحديثها
- عدد وحدات الجهاز الإداري للدولة التي استحدث بها التقسيمات التنظيمية (التخطيط الاستراتيجي والسياسات – التقييم والمتابعة – المراجعة الداخلية – الموارد البشرية)
- نسبة الموظفين المدربين بالتقسيمات التنظيمية المحددة لإجمالي عدد الموظفين بها

- معدل تطوير البنية التحتية وبيئة العمل للوحدات المنتقلة للعاصمة الإدارية الجديدة وفقا لخطة التطوير المستهدفة
- معدل تطوير البنية التحتية وبيئة العمل للوحدات غير المنتقلة للعاصمة الإدارية الجديدة وفقا لخطة التطوير المستهدفة
- معدل رضا الموظفين عن البنية التحتية وبيئة العمل بوحدات الجهاز الإداري للدولة المنتقلة للعاصمة الإدارية الجديدة
- معدل رضا الموظفين عن البنية التحتية وبيئة العمل بوحدات الجهاز الإداري للدولة غير المنتقلة للعاصمة الإدارية الجديدة

- عدد الوحدات الحكومية المشتركة في الجائزة سنوياً
- عدد القيادات والموظفين المشتركين في الجائزة سنوياً

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- رئاسة مجلس الوزراء
- وحدات الجهاز الإداري للدولة
- مجلس النواب
- هيئة الرقابة الإدارية
- الجهاز المركزي للمحاسبات
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة
- لجنة الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة

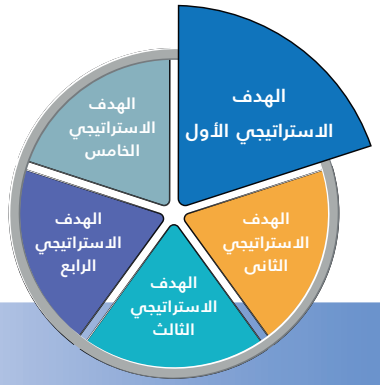


## الهدف الاستراتيجي الأول

### جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

**الهدف الفرعي الثاني**

استكمال تطوير منظومة الموارد البشرية بالجهاز الإداري للدولة

**الإجراءات التنفيذية**

١ استكمال تحديث بطاقات الوصف الوظيفي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة

٢ التوسع في إدراج مكون مكافحة الفساد ضمن خطط تدريب العاملين في الجهاز الإداري للدولة

٣ تحديث واعتماد مدونة سلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد بطاقات الوصف الوظيفي المحدثة والمعتمدة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- عدد البرامج والخطط التدريبية التي تتضمن مكون مكافحة الفساد
- عدد المستفيدين من البرامج التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد (بخلاف البرامج التدريبية والمستفيدين منها في الجهات المتعاملة مباشرة مع المستثمرين)
- اعتماد مدونة سلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة من رئاسة مجلس الوزراء
- عدد الأنشطة المعنية بتفعيل مدونات سلوك الموظفين

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وحدات الجهاز الإداري للدولة
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- هيئة الرقابة الإدارية
- الجهاز المركزي للمحاسبات
- جهاز الكسب غير المشروع
- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة
- الأكاديمية الوطنية للتدريب
- الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

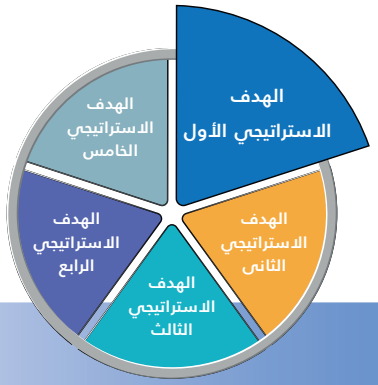


## الهدف الاستراتيجي الأول

### جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

**الهدف الفرعي الثاني**

استكمال تطوير منظومة الموارد البشرية بالجهاز الإداري للدولة

**الإجراءات التنفيذية**

| ٤ | ٥ | ٦ |
|---|---|---|
| حصر الوظائف الأكثر عرضة للفساد وتبني آليات لتدوير شاغليها | ضمان الالتزام بمعدلات الزيادة السنوية للأجور وتطبيق الحد الأدنى لها | استكمال تطوير منظومة تقييم أداء العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة وفقاً لقانون الخدمة المدنية |

**مؤشرات قياس الأداء**

| ٤ | ٥ | ٦ |
|---|---|---|
| • عدد الجهات التي استكملت سجل لمخاطر الفساد يحدد الوظائف الأكثر عرضة للفساد بها<br>• عدد خطط التدوير للوظائف الأكثر عرضة للفساد المعتمدة من الوزراء والمحافظين<br>• نسبة الدورات التدريبية الموجهة للوظائف الأكثر عرضة للفساد لإجمالي الدورات التدريبية الخاصة بمكافحة الفساد المقدمة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة | • عدد وحدات الجهاز الإداري للدولة الملتزمة بتطبيق الحد الأدنى للأجور<br>• عدد وحدات الجهاز الإداري للدولة الملتزمة بتطبيق الزيادة السنوية للأجور | • نسبة وحدات الجهاز الإداري للدولة التي تستخدم منظومة تقييم الأداء الجديدة لإجمالي عدد الوحدات<br>• تطوير دليل لمعايير تولي وتقييم شاغلي الوظائف القيادية<br>• عدد الوحدات الإدارية التي تطبق المعايير الموضوعة فى الدليل |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وحدات الجهاز الإداري للدولة
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- هيئة الرقابة الإدارية
- الجهاز المركزي للمحاسبات
- جهاز الكسب غير المشروع
- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة
- الأكاديمية الوطنية للتدريب
- الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

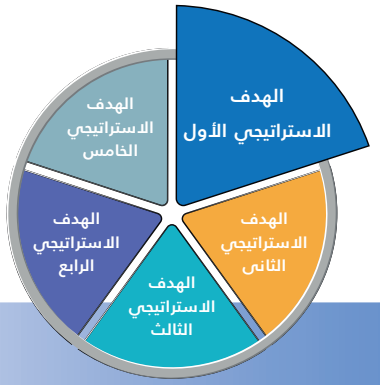


## الهدف الاستراتيجي الأول

### جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

**الهدف الفرعي الثالث**

إرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| التوسع في إتاحة المعلومات عن الوحدات الحكومية | استدامة نشر موازنة وخطة المواطن | إعداد ونشر أدلة مبسطة لشرح القوانين واللوائح والقرارات الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة | تعزيز الشفافية بمنظومة التعاقدات العامة |

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد الوثائق التخطيطية السارية التي يتم إتاحتها للمواطنين
- نسبة الجهات الحكومية الملتزمة بالتحديث الدوري لبياناتها على مواقعها الالكترونية لإجمالي الجهات المستهدفة
- نسبة وحدات الجهاز الإداري للدولة المحددة لمتحدث رسمي
- نسبة المتحدثين الرسميين المدربين على مهارات التحدث الإعلامي لإجمالي عدد المتحدثين الرسميين بالجهاز الإداري للدولة

- معدل الانتظام في نشر موازنة المواطن على الموقع الالكتروني لوزارة المالية
- عدد المبادرات المعنية بتوعية المواطنين بموازنة المواطن
- نسبة المحافظات التي تقوم بنشر خطة المواطن على موقعها الالكتروني لإجمالي المحافظات

- عدد وحدات الجهاز الإداري للدولة التي تمتلك وتنشر أدلة مبسطة حول الأطر القانونية واللوائح الداخلية التي تحكم عملها
- معدل الإطلاع على الوسائل المستخدمة لنشر وتبسيط القوانين واللوائح والقرارات

- عدد الموردين والمواطنين المسجلين على البوابة
- نسبة التعاقدات التي تمت من خلال النشر على بوابة المشتريات الحكومية لإجمالي تعاقدات وحدات الجهاز الإداري للدولة
- معدل البت في الشكاوى المقدمة من مقدمي العطاءات
- عدد الدورات التدريبية المقدمة للمشتغلين بمنظومة المشتريات الحكومية والمتعلقة برفع قدراتهم في مجالات الفحص الفني والمالي للعطاءات. (بناء قدرات القائمين على الفحص الفني والمالي للعطاءات)

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وحدات الجهاز الإداري للدولة
- الجهاز المركزي للمحاسبات
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية
- هيئة الخدمات الحكومية
- هيئة الشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية

## الهدف الاستراتيجي الأول

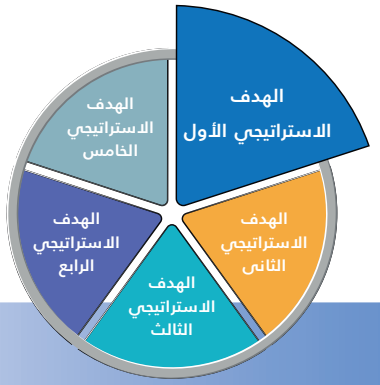


### جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

**الهدف الفرعي الثالث**

إرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية

**الإجراءات التنفيذية**

| ٥ | ٦ | ٧ |
|---|---|---|
| تعزيز التنافسية في التعاقدات العامة | ميكنة منظومة المخازن بالجهاز الإداري للدولة | استكمال التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء |

**مؤشرات قياس الأداء**

- وجود دليل الإرشادات المعدة بشأن كيفية تطبيق المواد المتعلقة بحماية المنافسة الواردة في قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية
- إدراج مكون عن دعم سياسات التنافسية والحياد التنافسي في الدورات التي تعقد لأعضاء الجهاز الإداري بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
- نسبة التعاقدات بالأمر المباشر لإجمالي التعاقدات التي تتم بالطرق الأخرى

- نسبة المخازن المميكنة بوحدات الجهاز الإداري للدولة من إجمالي المستهدف

- نسبة وحدات الجهاز الإداري للدولة التي تحولت لموازنة البرامج والأداء

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وحدات الجهاز الإداري للدولة
- الجهاز المركزي للمحاسبات
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- هيئة الخدمات الحكومية
- هيئة الشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية

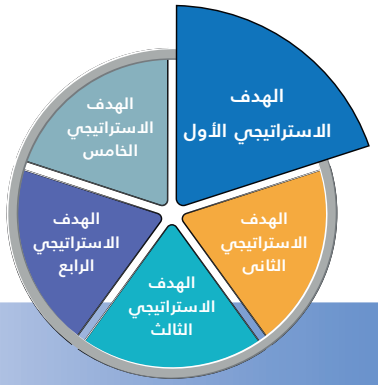


## الهدف الاستراتيجي الأول

### جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

| | |
|---|---|
| الهدف الفرعي الرابع | رفع كفاءة منظومة الخدمات العامة الحكومية |
| الإجراءات التنفيذية | ١ استكمال ورفع جودة قواعد بيانات منظومة البنية المعلوماتية للدولة المصرية<br>٢ تحديث منظومة الربط الالكتروني وتبادل المعلومات بين وحدات الجهاز الإداري للدولة<br>٣ التوسع في تقديم الخدمات الحكومية الكترونياً وفقاً لمعايير الجودة |
| مؤشرات قياس الأداء | • عدد قواعد البيانات التي تم إضافتها لمنظومة البنية المعلوماتية للدولة المصرية وتحديثها<br>• عدد وحدات الجهاز الإداري للدولة المدرجة ضمن منظومة الربط الالكتروني<br>• عدد البيانات المتداولة بين الجهات المشاركة بالمنظومة<br>• عدد مرات استخدام البيانات المختلفة بالمنظومة<br>• عدد الخدمات المقدمة الكترونياً عبر منصة مصر الرقمية<br>• عدد الخدمات المقدمة الكترونيا على منصة مصر الرقمية المحدد لها مدى زمني أقصى لتقديمها<br>• معدل تعطل النظام الالكتروني لتقديم الخدمات الحكومية |
| الجهات المسئولة عن التنفيذ | • رئاسة مجلس الوزراء<br>• وحدات الجهاز الإداري للدولة<br>• مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء<br>• الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة |

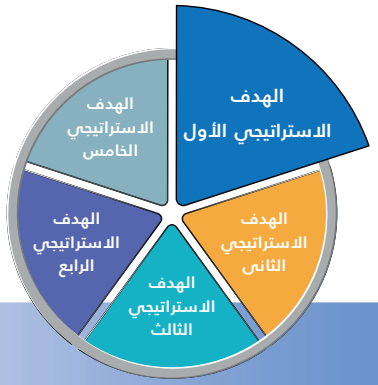


## الهدف الاستراتيجي الأول

### جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

**الهدف الفرعي الرابع**

رفع كفاءة منظومة الخدمات العامة الحكومية

**الإجراءات التنفيذية**

٤ التوسع في إنشاء وتحديث المراكز التكنولوجية بمختلف المحافظات وضمان استدامتها

٥ تبسيط وتوحيد إجراءات تقديم الخدمات الحكومية

٦ تحديث ونشر دليل معتمد وموحد للخدمات الحكومية

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد المراكز التكنولوجية الثابتة التي تم إنشاؤها أو رفع كفاءتها
- عدد المراكز التكنولوجية المتنقلة التي تم تشغيلها أو رفع كفاءتها
- معدل رضا المواطنين عن المراكز التكنولوجية

- إنشاء وتفعيل اللجنة القومية لتبسيط الإجراءات الإدارية
- عدد الخدمات التي تم توحيد إجراءات تقديمها
- عدد الخدمات التي تم تبسيط إجراءات تقديمها
- معدل رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية

- نسبة الجهات الحكومية المقدمة للخدمات التي قامت باعتماد دليل للخدمات الحكومية يحتوي على الإجراءات، والمعايير المؤهلة للحصول على الخدمة، والمستندات المطلوبة، وموقع الحصول على الخدمة، والرسوم المقررة، والمدة الزمنية اللازمة للحصول على الخدمة
- عدد الخدمات التي يتضمنها دليل الخدمات الحكومية الموحد والمعتمد
- عدد الوحدات الحكومية التي تقوم بنشر دليل الخدمات الحكومية الموحد والمعتمدعلى مواقعها الالكترونية

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- رئاسة مجلس الوزراء
- وحدات الجهاز الإداري للدولة
- مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

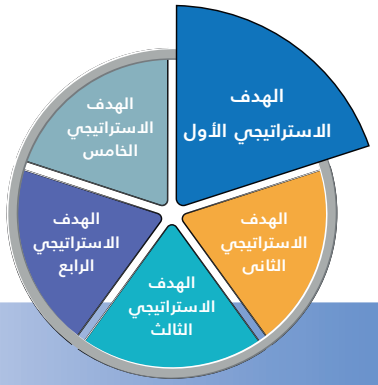


## الهدف الاستراتيجي الأول

### جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

**الهدف الفرعي الرابع**

رفع كفاءة منظومة الخدمات العامة الحكومية

**الإجراءات التنفيذية**

٧ إنشاء مرصد الخدمات الحكومية لاستقبال الاستفسارات عن الخدمات الحكومية

- استحداث مركز اتصال للرد على استفسارات المواطنين عن الخدمات الحكومية
- عدد الاستفسارات التي تم استقبالها

٨ تطوير منظومة تقييم الخدمات الحكومية

- نسبة إعداد ونشر «ميثاق المتعاملين» بالوحدات الخدمية التابعة لوحدات الجهاز الإداري للدولة
- عدد وحدات الجهاز الإداري التي يتم تقييمها
- عدد الخدمات الحكومية الالكترونية وغير الالكترونية التي يتم تقييمها.
- عدد الآليات المبتكرة لتقييم المواطنين الفوري عن الخدمات الحكومية

٩ تفعيل مبادرات الشمول المالي

- الالتزام بإصدار تقارير متابعة دورية لتنفيذ استراتيجية الشمول المالي
- نسبة تنفيذ استراتيجية الشمول المالي

**مؤشرات قياس الأداء**

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- رئاسة مجلس الوزراء
- وحدات الجهاز الإداري للدولة
- مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

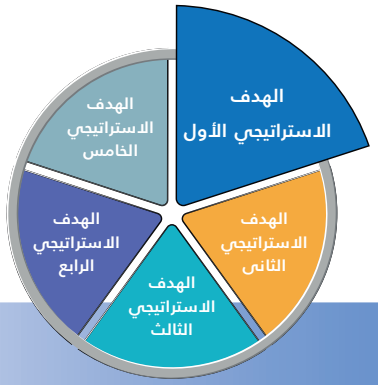


## الهدف الاستراتيجي الأول

### جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

**الهدف الفرعي الخامس**

تطوير منظومة إدارية متكاملة ومرنة للتعامل مع احتياجات المستثمرين

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ٣ |
|---|---|---|
| تحديث البنية التشريعية للاستثمار | تحديث الخريطة الاستثمارية للدولة | تنمية قدرات الموظفين المتعاملين بصورة مباشرة مع المستثمرين على قضايا مكافحة الفساد |

**مؤشرات قياس الأداء**

| ١ | ٢ | ٣ |
|---|---|---|
| • عدد القوانين والقرارات واللوائح المحدثة في مجال الاستثمار<br>• عدد الأدلة التبسيطية المنشورة عن القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالاستثمار | • التحديث السنوي للخريطة الاستثمارية للدولة وإعلانها | • نسبة البرامج التدريبية المخصصة لتنمية قدرات الموظفين المتعاملين مع المستثمرين على قضايا مكافحة الفساد لإجمالي عدد الدورات المتخصصة في مكافحة الفساد<br>• عدد موظفي الهيئة العامة للاستثمار المستفيدين من برامج التدريب على مكافحة الفساد |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
- وزارة العدل
- المحافظات
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- هيئة قناة السويس
- الهيئة العامة للاستثمار
- الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية
- الهيئة العامة للتنمية السياحية
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
- الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
- مصلحة الجمارك المصرية
- مصلحة الضرائب العقارية
- مصلحة الضرائب المصرية
- وحدة دعم المستثمرين
- وحدة الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية

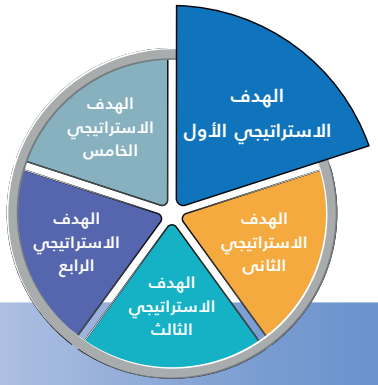


## الهدف الاستراتيجي الأول

### جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

**الهدف الفرعي الخامس**

تطوير منظومة إدارية متكاملة ومرنة للتعامل مع احتياجات المستثمرين

**الإجراءات التنفيذية**

٤ تحديث وميكنة مراكز خدمات المستثمرين «مكاتب الشباك الواحد» وفق أفضل المعايير العالمية وضمان استدامتها

٥ تحديث ونشر أدلة خدمات المستثمرين

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد الخدمات المقدمة من مراكز خدمات المستثمرين لإجمالي خدمات الاستثمار
- عدد خدمات الاستثمار المميكنة لإجمالي خدمات الاستثمار
- عدد الجهات الحكومية الممثلة في مراكز خدمات المستثمرين لإجمالي عدد الجهات المطلوب تمثيلها
- معدل رضا المستثمرين عن الخدمات المقدمة من مراكز خدمات المستثمرين

- نسبة الخدمات التي يتضمنها دليل خدمات المستثمرين لإجمالي عدد خدمات الاستثمار ومعدلات نشرها
- معدل رضا المستثمرين عن أدلة الخدمات المقدمة لهم

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
- وزارة العدل
- المحافظات
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- هيئة قناة السويس
- الهيئة العامة للاستثمار
- الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية
- الهيئة العامة للتنمية السياحية
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
- الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
- مصلحة الجمارك المصرية
- مصلحة الضرائب العقارية
- مصلحة الضرائب المصرية
- وحدة دعم المستثمرين
- وحدة الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية

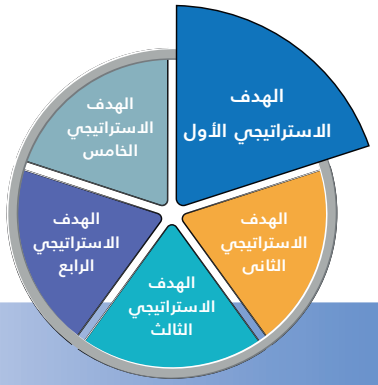


## الهدف الاستراتيجي الأول

### جهاز إداري كفء وفعّال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

**الهدف الفرعي الخامس**

تطوير منظومة إدارية متكاملة ومرنة للتعامل مع احتياجات المستثمرين

**الإجراءات التنفيذية**

٦ تطوير منظومة تقييم خدمات المستثمرين

٧ تفعيل دور إدارة المخاطر الجمركية

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد الآليات المبتكرة للتقييم الفوري للمستثمرين عن الخدمات المقدمة لهم
- عدد المستثمرين المشتركين في تقييم الخدمات

- نسبة الموظفين بإدراة المخاطر بمصلحة الجمارك المصرية المدربين على منظومة إدارة المخاطر الالكترونية لإجمالي عدد الموظفين بالإدارة
- معدل الخفض في زمن الإفراج الجمركي
- عدد بروتوكولات التعاون الموقعة مع الجهات المحلية بهدف تغذية منظومة إدارة المخاطر بالمعلومات
- عدد بروتوكولات التعاون الموقعة مع الجهات الأجنبية والدولية بهدف تغذية منظومة إدارة المخاطر بالمعلومات

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
- وزارة العدل
- المحافظات
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- هيئة قناة السويس
- الهيئة العامة للاستثمار
- الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية
- الهيئة العامة للتنمية السياحية
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
- الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
- مصلحة الجمارك المصرية
- مصلحة الضرائب العقارية
- مصلحة الضرائب المصرية
- وحدة دعم المستثمرين
- وحدة الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية

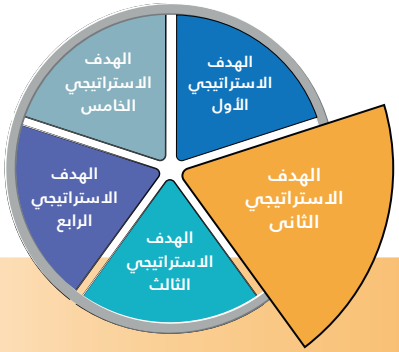


الهدف الاستراتيجي الثاني

## بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة

**الهدف الفرعي الأول**

تعزيز التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| إجراء دراسة للأثر التشريعي لمشروعات القوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد | إصدار قانون حرية تداول المعلومات | إصدار قانون حماية المبلغين والشهود والضحايا والخبراء | إصدار قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية |

**مؤشرات قياس الأداء**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| • إصدار دراسة للأثر التشريعي لكل مشروع قانون من قبل الجهة المقترحة سن التشريع أو تعديله | • إعداد مسودة القانون<br>• إصدار قانون حرية تداول المعلومات | • إعداد مسودة القانون<br>• إصدار قانون حماية المبلغين والشهود والضحايا والخبراء | • إعداد مسودة القانون<br>• إصدار قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة العدل
- وزارة شئون المجالس النيابية
- هيئة النيابة الإدارية
- مجلس النواب
- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)

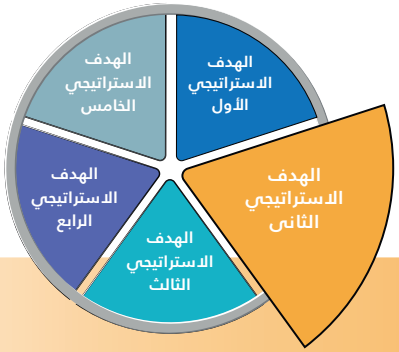


## الهدف الاستراتيجي الثاني

## بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة

**الهدف الفرعي الأول**

تعزيز التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد

**الإجراءات التنفيذية**

| ٥ | ٦ | ٧ | ٨ |
|---|---|---|---|
| تحديث قانون حظر تعارض المصالح | تعديل قانون الكسب غير المشروع | تحديث التشريعات المنظمة لعمل القضاء الإداري | إعداد أدلة مبسطة لشرح القوانين المصدرة المعنية بمكافحة الفساد |

**مؤشرات قياس الأداء**

| ٥ | ٦ | ٧ | ٨ |
|---|---|---|---|
| • إعداد مسودة القانون<br>• إصدار قانون جديد لحظر تعارض المصالح | • إعداد مسودة القانون<br>• إصدار تعديلات قانون الكسب غير المشروع | • إعداد مسودة قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية<br>• إصدار قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية | • نسبة الأدلة المبسطة التي تم نشرها من إجمالي القوانين المصدرة |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة العدل
- وزارة شئون المجالس النيابية
- هيئة النيابة الإدارية
- مجلس النواب
- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)

## الهدف الاستراتيجي الثاني

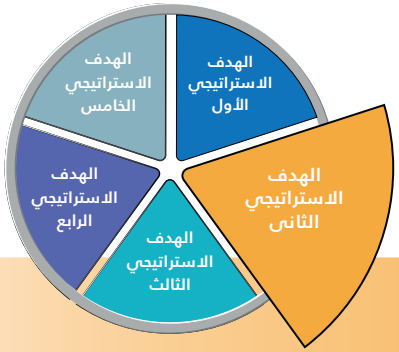


# بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة

**الهدف الفرعي الثاني**

تطوير قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي في مجال مكافحة الفساد

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
|---|---|---|---|---|
| تقديم الدورات التدريبية المتعلقة بقضايا مكافحة الفساد | تقديم الدورات التدريبية المتعلقة باستخدام منظومة التقاضي الالكتروني | صياغة إرشادات قانونية بشأن التحقيقات المالية الموازية لأعضاء النيابة العامة | تشجيع إصدار وتطوير وتفعيل مدونات السلوك بالجهات والهيئات القضائية | تشجيع الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي على الحصول على شهادات علمية وإعداد دراسات في مجال مكافحة الفساد |

**مؤشرات قياس الأداء**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
|---|---|---|---|---|
| • عدد المتدربين من أعضاء الهيئات القضائية في مجال مكافحة الفساد (بخلاف التقاضي الالكتروني)<br>• عدد المتدربين من العاملين في مجال مكافحة الفساد (بخلاف التقاضي الالكتروني)<br>• عدد الدورات التدريبية المتعلقة بالتعامل مع قضايا مكافحة الفساد (بخلاف التقاضي الالكتروني) | • عدد المتدربين من أعضاء الهيئات القضائية على استخدام منظومة التقاضي الالكتروني<br>• عدد المتدربين من العاملين على استخدام منظومة التقاضي الالكتروني<br>• عدد الدورات التدريبية المتعلقة باستخدام منظومة التقاضي الالكتروني | • عدد وثائق الإرشادات القانونية الصادرة بشأن التحقيقات المالية الموازية لأعضاء النيابة العامة لتوحيد المبادئ القانونية بشأن التعامل مع جرائم الفساد | • عدد مدونات السلوك بالجهات والهيئات القضائية التي تم إصدارها أو تطويرها | • أعداد الحاصلين من الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي على شهادات علمية في مجال مكافحة الفساد والموضوعات المرتبطة بها<br>• عدد الدراسات والأبحاث المعنية بمكافحة الفساد الصادرة عن الجهات القضائية. |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وزارة العدل
- وزارة شئون المجالس النيابية
- النيابة العامة
- هيئة النيابة الإدارية
- مجلس الدولة
- هيئة قضايا الدولة

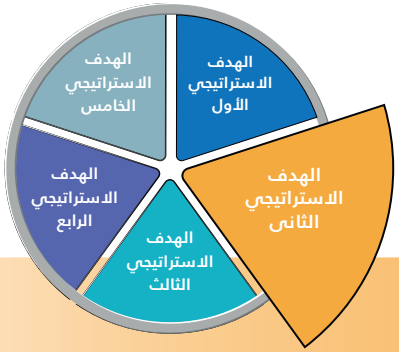


## الهدف الاستراتيجي الثاني

## بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة

**الهدف الفرعي الثالث**

دعم التحول الرقمي لتحقيق العدالة الناجزة

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| مراجعة الإجراءات القضائية لتبسيطها وجعلها مواكبة لآليات التقاضي الالكتروني (عن بُعد) | تطوير المكاتب الخدمية كمكاتب التوثيق والشهر العقاري ونيابات المرور | التوسع في تقديم الخدمات القضائية باستخدام المواقع الالكترونية والتطبيقات الذكية | استحداث منظومة الإعلان الالكتروني المتعلق بإجراءات التقاضي |

**مؤشرات قياس الأداء**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| • عدد التشريعات التي تم مراجعتها لتحديد الفجوات التي لا تتماشى مع التقاضي الالكتروني (عن بُعد)<br>• عدد الجهات القضائية التي تطبق التوقيع الالكتروني | • عدد مكاتب التوثيق التي تم تطويرها (موارد بشرية – تحول رقمي – زيادة مقرات)<br>• عدد مكاتب الشهر العقاري التي تم تطويرها (موارد بشرية – تحول رقمي – زيادة مقرات)<br>• عدد نيابات المرور والتي تم تطويرها (موارد بشرية – تحول رقمي – زيادة مقرات) | • نسبة الخدمات القضائية المقدمة عبر المواقع الالكترونية والتطبيقات الذكية من إجمالي الخدمات القضائية المستهدفة<br>• معدل رضا المواطنين عن الخدمات القضائية المقدمة (الكترونياً – عبر التطبيقات الذكية) | • - إعداد وإصدار التعديل التشريعي المتعلق بالوسائل المتاحة للإعلان وحجية الإعلان الالكتروني<br>• إطلاق منظومة الإعلان الالكتروني<br>• عدد الوحدات المطبقة للإعلان الالكتروني |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة العدل
- النيابة العامة
- هيئة النيابة الإدارية
- مجلس الدولة
- هيئة قضايا الدولة
- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)

## الهدف الاستراتيجي الثاني

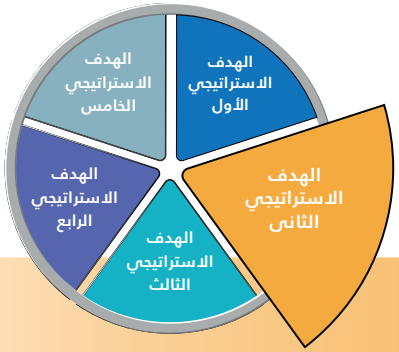


# بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة

**الهدف الفرعي الثالث**

دعم التحول الرقمي لتحقيق العدالة الناجزة

**الإجراءات التنفيذية**

| ٥ | ٦ | ٧ | ٨ |
|---|---|---|---|
| استكمال منظومة الربط الإلكتروني وتحقيق الربط الالكتروني بين جهات التحقيق والتقاضي وتنفيذ الأحكام | إنشاء سجل الكتروني خاص بوقائع الفساد المقضي فيها (التي تم البت فيها) جنائياً وتأديبياً | استكمال تطبيق التحول الرقمي في النيابة العامة | ميكنة تقديم إقرارات الذمة المالية |

**مؤشرات قياس الأداء**

| ٥ | ٦ | ٧ | ٨ |
|---|---|---|---|
| • نسبة الخفض في الوقت المستهلك لأداء الإجراءات القضائية<br>• عدد قواعد البيانات التي تم ربطها بين جهات التحقيق والتقاضي وتنفيذ الأحكام | • عدد القضايا التي تم إدخالها على سجل قضايا الفساد | • معدل إصدار تقارير متابعة دورية لتنفيذ استراتيجية النيابة العامة للتحول الرقمي<br>• نسبة تنفيذ استراتيجية النيابة العامة للتحول الرقمي | • نسبة اقرارات الذمة المالية المقدمة الكترونيًا لإجمالي الإقرارات المقدمة سنوياً<br>• نسبة الالتزام بتقديم إقرارات الذمة المالية في توقيتاتها المحددة سنوياً |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة العدل
- النيابة العامة
- هيئة النيابة الإدارية
- مجلس الدولة
- هيئة قضايا الدولة
- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)

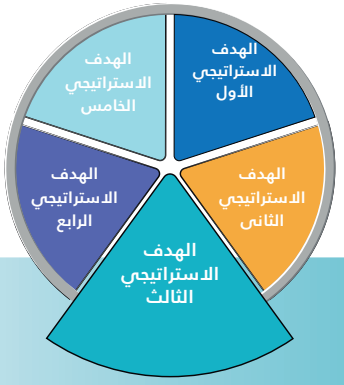


## الهدف الاستراتيجي الثالث

### جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون

**الهدف الفرعي الأول**

دعم الإطار التشريعي والمؤسسي لجهات إنفاذ القانون

**الإجراءات التنفيذية**

١ استكمال تطوير هياكل جهات إنفاذ القانون

٢ تحديث القوانين واللوائح المنظمة لعمل جهات إنفاذ القانون

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وزارة شئون المجالس النيابية
- مجلس النواب
- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)

**مؤشرات قياس الأداء**

- نسبة الهياكل التنظيمية المحدثة والمعتمدة لجهات إنفاذ القانون منذ تعديلات الدستور ٢٠١٤
- عدد التعديلات للقوانين واللوائح المنظمة لعمل جهات إنفاذ القانون

## الهدف الاستراتيجي الثالث

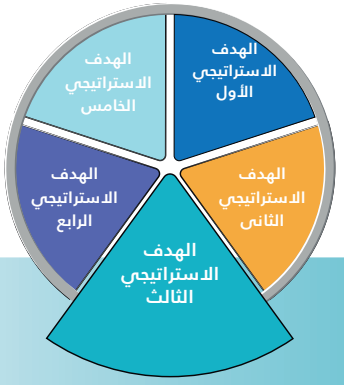


### جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون

**الهدف الفرعي الثاني**

رفع كفاءة القدرات البشرية والمادية والمالية لجهات إنفاذ القانون

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| وضع خطط تدريبية متخصصة لأعضاء جهات إنفاذ القانون | رفع قدرات أعضاء جهات إنفاذ القانون على التصدي لجرائم الفساد المستحدثة | تطوير برامج دراسات عليا متخصصة بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد | تفعيل وتطوير مدونات السلوك الوظيفي لأعضاء جهات إنفاذ القانون |

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد برامج التدريب المحلية لأعضاء جهات إنفاذ القانون
- عدد برامج التدريب الخارجية التي شارك فيها أعضاء من جهات إنفاذ القانون الوطنية
- عدد أعضاء جهات إنفاذ القانون المستفيدين من الدورات التدريبية المحلية في مجال مكافحة الفساد
- عدد أعضاء جهات إنفاذ القانون المستفيدين من الدورات التدريبية الخارجية في مجال مكافحة الفساد
- تنفيذ برامج تدريب حول العملات المشفرة والجرائم السيبرانية
- عدد أعضاء جهات إنفاذ القانون المستفيدين من برامج التدريب حول العملات المشفرة والجرائم السيبرانية
- عدد برامج الدراسات العليا المتخصصة في مجالات مكافحة الفساد التي تم استحداثها
- عدد مدونات السلوك الوظيفي لأعضاء جهات إنفاذ القانون التي تم إصدارها أو تحديثها
- عدد جهات إنفاذ القانون التي أدمجت مدونات السلوك الوظيفي في خططها التدريبية

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وزارة الاتصالات
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
- وزارة المالية
- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)

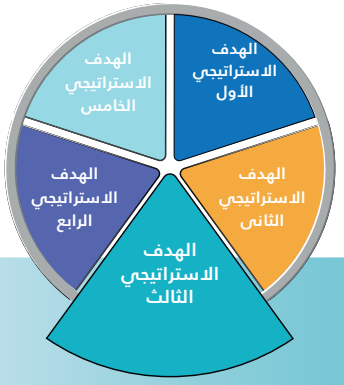


## الهدف الاستراتيجي الثالث

### جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون

**الهدف الفرعي الثاني**

رفع كفاءة القدرات البشرية والمادية والمالية لجهات إنفاذ القانون

**الإجراءات التنفيذية**

| ٥ | ٦ |
|---|---|
| تحديث البنية المعلوماتية لجهات إنفاذ القانون بشكل مستمر ومنتظم | توفير موارد مادية كافية لجهات إنفاذ القانون |

**مؤشرات قياس الأداء**

| ٥ | ٦ |
|---|---|
| • عدد الجهات التي تقوم بتحديث بنيتها المعلوماتية «مراكز البيانات، أجهزة الحاسوب والبرمجيات، شبكات الحاسوب، الإنترنت...» بشكل دوري | • حجم المخصصات المالية لجهات إنفاذ القانون<br>• نسبة المخصصات المالية لجهات إنفاذ القانون لإجمالي المصروفات الحكومية |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وزارة الاتصالات
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
- وزارة المالية
- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)

## الهدف الاستراتيجي الثالث

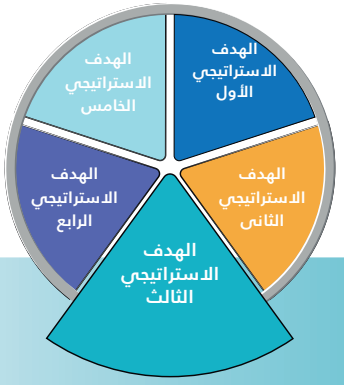


### جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون

**الهدف الفرعي الثالث**

تطوير السياسات والإجراءات المعنية بمكافحة الفساد

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| إنشاء سجل لمخاطر الفساد الداخلية بجهات إنفاذ القانون والمراجعة الدورية لبياناته | تحديث خطط إدارة مخاطر الفساد الداخلية بكافة جهات إنفاذ القانون | إعداد البحوث والدراسات في جهات إنفاذ القانون حول مكافحة الفساد | ضمان دورية إصدار المؤشرات الوطنية لدعم سياسات مكافحة الفساد |

**مؤشرات قياس الأداء**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| • نسبة التقدم فى استكمال سجل مخاطر الفساد الداخلية بجهات إنفاذ القانون | • عدد جهات إنفاذ القانون التي قامت بتحديث الخطط المعتمدة لإدارة مخاطر الفساد الداخلية | • عدد الدراسات والأبحاث التي أجريت في مجالات مكافحة الفساد بجهات إنفاذ القانون<br>• عدد اتفاقيات التعاون بين جهات إنفاذ القانون والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمهنية | • دورية إصدار المؤشرات الوطنية ذات الصلة |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- الوزارات
- اللجنة الوطنية/ الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته
- لجنة الخبراء الوطنيين
- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة
- معهد التخطيط القومي

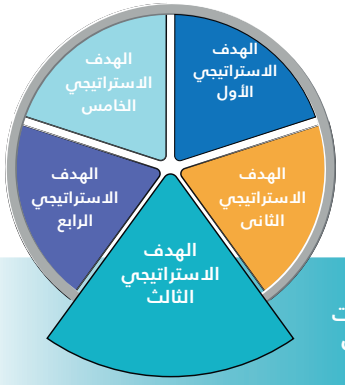


## الهدف الاستراتيجي الثالث

### جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون

**الهدف الفرعي الرابع**

تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية

**الهدف الفرعي الخامس**

تعزيز ثقة المواطنين في جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ١ | ٢ | ٣ |
|---|---|---|---|---|
| رفع قدرات العاملين بالجهات المسئولة عن الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية | تحديث الوسائل والإجراءات الرقابية على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية | إتاحة جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون لمعلومات محدثة | تطوير آليات مؤسسية ومتنوعة للتواصل بين المواطنين وجهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون | نشر تقارير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد |

**مؤشرات قياس الأداء**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| • عدد برامج التدريب للعاملين بالجهات المسئولة عن الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية<br>• عدد العاملين المستفيدين من الدورات التدريبية التي تعقدها الجهات المسئولة عن الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية | • عدد اللوائح والقرارات والمعايير أو الضوابط والتعليمات الرقابية والتنظيمية وسياسات إدارة المخاطر المحدثة سنوياً | • عدد جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون التي تتيح وتنشر معلومات محدثة عبر مواقعها الالكترونية | • عدد آليات التواصل مع المواطنين بجهات إنفاذ القانون (الكترونية وغير الكترونية)<br>• تطور إدراك جهود منع ومكافحة الفساد | • معدل نشر تقارير المتابعة الدورية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | • البنك المركزي<br>• الهيئة العامة للرقابة المالية | | | • جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)<br>• البنك المركزي<br>• الهيئة العامة للرقابة المالية<br>• مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار |

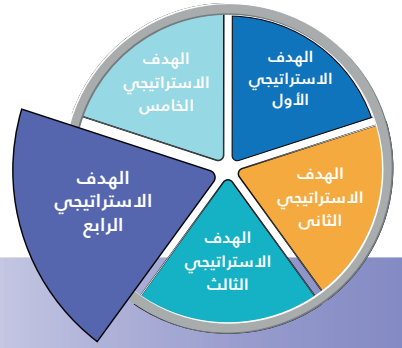


## الهدف الاستراتيجي الرابع

### مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته

**الهدف الفرعي الأول**

تعزيز دور المؤسسات التعليمية والبحثية في خلق ثقافة رافضة للفساد بين الأطفال والشباب

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ٣ |
|---|---|---|
| تصميم وتنفيذ مبادرات توعوية وأنشطة متعلقة بمحتوى قيم مكافحة الفساد في المناهج الدراسية لمراحل التعليم قبل الجامعي | تصميم وتنفيذ مبادرات توعوية لطلاب التعليم العالي حول مخاطر الفساد وآليات مكافحته | التوسع في تدريس المقررات ذات الصلة بمكافحة الفساد في التعليم الجامعي |

**مؤشرات قياس الأداء**

| ١ | ٢ | ٣ |
|---|---|---|
| • عدد المبادرات التوعوية والأنشطة التوعوية الخاصة بقضايا مكافحة الفساد التي تم تطبيقها في المدارس (على المستوى القومي)<br>• نسبة الطلاب المستفيدين من المبادرات المنفذة في المدارس إلى إجمالي عدد الطلاب المقيدين في المدارس | • عدد المبادرات التوعوية ذات الصلة بقضايا مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي (جميع الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة المعتمدة في مصر)<br>• نسبة الطلاب المستفيدين من المبادرات المنفذة في مؤسسات التعليم العالي إلى إجمالي عدد الطلاب المقيدين في تلك المؤسسات | • نسبة الكليات التي تدرس المقرر الخاص بمكافحة الفساد إلى إجمالي الكليات في الجامعات الحكومية |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
- هيئة الرقابة الإدارية
- الأكاديمية المهنية للمعلمين
- المركز القومي لتطوير المناهج والمواد التعليمية
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد
- المجلس الأعلى للجامعات الحكومية والأهلية والخاصة والدولية
- المجلس الأعلى للمعاهد الحكومية والخاصة
- الجامعات
- المراكز البحثية
- أكاديمية البحث العلمي
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مجلس الوزراء)

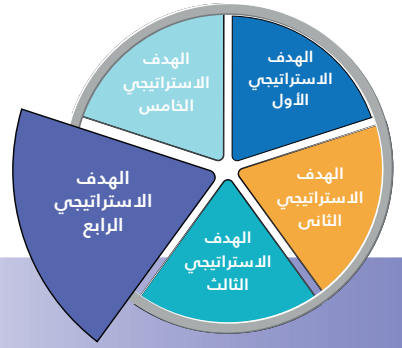


## الهدف الاستراتيجي الرابع

### مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته

**الهدف الفرعي الأول**

تعزيز دور المؤسسات التعليمية والبحثية في خلق ثقافة رافضة للفساد بين الأطفال والشباب

**الإجراءات التنفيذية**

٤ رفع وعي المدرسين وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين بكافة مراحل التعليم بقيم مكافحة الفساد

٥ حفز الجهات الأكاديمية والبحثية على إعداد ونشر الأبحاث والدراسات والرسائل العلمية حول القضايا المتعلقة بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد الأنشطة والبرامج التوعوية المنفذة للمدرسين وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين بكافة مراحل التعليم في مجال تعزيز قيم مكافحة الفساد
- عدد المدرسين وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين بكافة مراحل التعليم المستفيدين من الأنشطة والبرامج التوعوية المنفذة لتعزيز قيم مكافحة الفساد

- عدد الأبحاث والدراسات والرسائل العلمية ذات الصلة بقضايا مكافحة الفساد والمعدة من قبل باحثين بجهات أكاديمية وبحثية مصرية
- عدد الإصدارات المتعلقة بمكافحة الفساد التي تم ترجمتها للعربية

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
- هيئة الرقابة الإدارية
- الأكاديمية المهنية للمعلمين
- المركز القومي لتطوير المناهج والمواد التعليمية
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد
- المجلس الأعلى للجامعات الحكومية والأهلية والخاصة والدولية
- المجلس الأعلى للمعاهد الحكومية والخاصة
- الجامعات
- المراكز البحثية
- أكاديمية البحث العلمي
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مجلس الوزراء)

## الهدف الاستراتيجي الرابع

### مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته

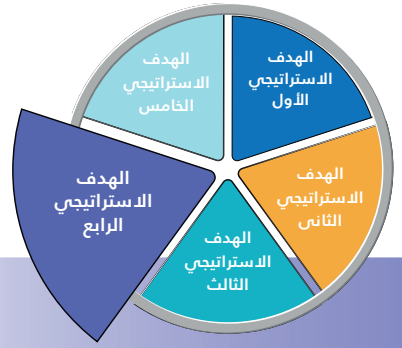


**الهدف الفرعي الثاني**

النهوض بدور المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية في ترويج الممارسات التي تستهدف مكافحة الفساد

**الإجراءات التنفيذية**

١ تدريب الإعلاميين والصحفيين وإكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات المعنية بمكافحة الفساد

٢ حث وسائل الإعلام المختلفة على ترسيخ ثقافة رفض الفساد وتوعية المواطنين بمخاطره وآليات مكافحته

٣ تعزيز دور المؤسسات الثقافية في تنمية الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وسبل مكافحته

٤ تعزيز دور الخطاب الديني في نشر العادات السلوكية الإيجابية الرافضة للفساد

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد الدورات التدريبية والندوات وورش العمل الموجهة للإعلاميين والصحفيين في مجال مكافحة الفساد
- عدد المستفيدين من الدورات التدريبية والندوات وورش العمل المتخصصة في مجال مكافحة الفساد من الإعلاميين والصحفيين
- عدد البرامج الإعلامية التي تتناول قضايا متعلقة بمكافحة الفساد

- عدد الحملات الإعلامية لتوعية المواطنين بمخاطر الفساد وآليات مكافحته في وسائل الإعلام التقليدية (بخلاف التي يطلقها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني)
- عدد الحملات الإعلامية لتوعية المواطنين بمخاطر الفساد وآليات مكافحته (على مواقع التواصل الاجتماعي) (بخلاف التي يطلقها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني)
- عدد الحملات الإعلامية المتعلقة بتوعية وتثقيف المواطنين بالقوانين الداعمة لمكافحة الفساد وبالإجراءات القضائية الالكترونية
- عدد مقالات الرأي الصحفية التي تتناول محتوى توعوي حول مخاطر الفساد وآليات مكافحته بالصحف المصرية
- عدد المتابعين لصفحات الجهات الرقابية على مواقع التواصل الاجتماعي

- عدد المعارض والمسابقات والندوات بالمؤسسات الثقافية (مثل قصور الثقافة والحدائق الثقافية للأطفال) والتي تتناول محتوى توعوي مرتبط بمكافحة الفساد
- عدد المسرحيات والأفلام والكتب والمجلات الصادرة عن المؤسسات الثقافية للتوعية بمخاطر الفساد

- عدد الخطب الدينية المعنية بالتوعية بمخاطر الفساد
- عدد القوافل الدعوية التي تركز على مخاطر الفساد

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وزارة الأوقاف
- جهات إنفاذ القانون (الرقابية والأمنية والقضائية)
- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة
- الأكاديمية الوطنية للتدريب
- الهيئة الوطنية للإعلام
- الهيئة الوطنية للصحافة
- المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام
- الهيئة العامة للاستعلامات
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
- اتحاد الإذاعة والتلفزيون
- المحطات التلفزيونية والإذاعية الخاصة
- وزارة الثقافة
- المجلس الأعلى للثقافة
- المركز القومي للثقافة
- الشركة القابضة للاستثمار في المجالات الثقافية والسينمائية
- دار الكتب والوثائق القومية
- الهيئة المصرية العامة للكتاب
- الصحف
- الأزهر الشريف
- دار الإفتاء
- الكنيسة المصرية
- المجالس القومية المتخصصة

## الهدف الاستراتيجي الرابع

### مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته

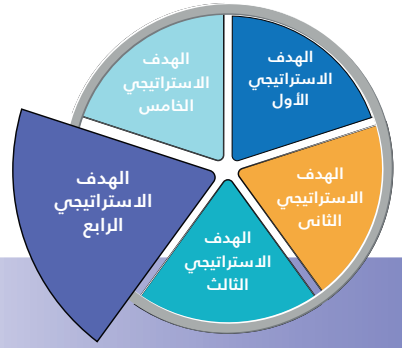


**الهدف الفرعي الثالث**

توعية وتمكين الشباب والمجتمع الرياضي في مجالات مكافحة الفساد

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| عقد ورش عمل وحلقات نقاشية بمراكز الشباب والمعسكرات لرفع الوعي بمخاطر الفساد | تحديث وتفعيل اللوائح الرياضية بصورة دورية بما يتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة | رفع الوعي لدى الرياضيين (لاعبين، مدربين، إداريين، حكام) في مجال مكافحة الفساد وآليات مساءلة المؤسسات الرياضية | تعزيز نزاهة وشفافية المؤسسات الرياضية وأنشطتها |

**مؤشرات قياس الأداء**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| • عدد معسكرات الكشافة التي أدرجت موضوعات لتوعية الشباب بمخاطر الفساد<br>• عدد ورش العمل والحلقات النقاشية بمراكز الشباب للتوعية بمخاطر الفساد | • عدد اللوائح الرياضية التي تم تحديثها ونشرها | • عدد مدونات السلوك للمؤسسات الرياضية التي تم إعدادها ونشرها<br>• عدد الدورات التدريبية وورش العمل والحلقات النقاشية والمبادرات والفعاليات التي تبنتها الأندية والاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية لتوعية الرياضيين في مجال مكافحة الفساد وآليات مساءلة المؤسسات الرياضية | • نسبة الاتحادات الرياضية التي تنشر نتائج المباريات والبطولات الرياضية التي تتم على مستوى الجمهورية إلى إجمالي الاتحادات الرياضية<br>• نسبة الاتحادات الرياضية التي تحدث البيانات على مواقعها الرسمية إلى إجمالي الاتحادات الرياضية<br>• عدد الاتحادات الرياضية التي لديها متحدث إعلامي رسمي<br>• نسبة البطولات الرياضية على مستوى الجمهورية التي يتم فيها إجراء تحاليل المنشطات إلى إجمالي المسابقات<br>• نسبة الاتحادات الرياضية التي تنشر معايير اختيار المنتخبات القومية إلى إجمالي الاتحادات الرياضية |

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وزارة الشباب والرياضة
- مراكز الشباب
- الأندية الرياضية
- اللجنة الأولمبية المصرية
- المركز الأولمبي
- الاتحادات الرياضية
- الهيئات الرياضية
- الاتحاد العام للكشافة والمرشدات
- المنظمة المصرية لمكافحة المنشطات

## الهدف الاستراتيجي الرابع

### مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته

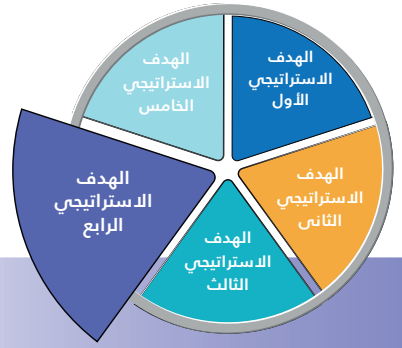


**الهدف الفرعي الرابع**

تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة الفساد

**الإجراءات التنفيذية**

١ إطلاق مبادرات وحملات يقودها القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للتوعية المجتمعية بمخاطر الفساد وآليات مكافحته

٢ تحسين حوكمة مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد المبادرات والحملات التوعوية بمخاطر الفساد التي أطلقها القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للمواطنين
- عدد المستفيدين/ المشاركين في الحملات والمبادرات التوعوية بمخاطر الفساد التي أطلقها القطاع الخاص والمجتمع المدني

- عدد شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الحاصلة على شهادات الاعتماد
- عدد الدورات التدريبية التي تستهدف مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني حول معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة ومنع تضارب المصالح وغيرها من المجالات المرتبطة بمكافحة الفساد
- عدد المستفيدين/ المشاركين في الدورات التدريبية التي تستهدف مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني في المجالات ذات الصلة بمكافحة الفساد

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- وزارة التضامن الاجتماعي
- الهيئة العامة للاستثمار
- الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
- الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية
- الاتحاد العام للغرف التجارية
- جمعيات رجال الأعمال
- الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
- الأكاديمية الوطنية للتدريب
- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة

## الهدف الاستراتيجي الرابع

### مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته

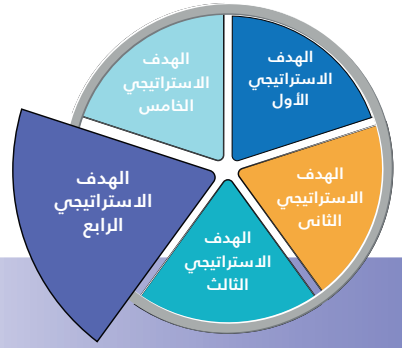


**الهدف الفرعي الخامس**

تفعيل آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية لمكافحة الفساد

**الإجراءات التنفيذية**

١ التشجيع على الإبلاغ عن حالات الفساد والتوعية بآليات الإبلاغ

٢ رفع درجة الاستجابة للشكاوى المقدمة عبر منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة ومنظومات الشكاوى بجهات إنفاذ القانون

٣ تعزيز الدور الرقابي لدى أعضاء مجلس النواب

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد الأدلة التي تم إعدادها ونشرها للتوعية بآليات الإبلاغ عن حالات الفساد
- معدل رضا المواطنين والمستثمرين عن فعالية آليات الابلاغ عن حالات الفساد
- نسبة الأفراد الذين أقروا باستخدام أحد آليات الإبلاغ عن الفساد من إجمالي الأفراد الذين أفادوا بتعرضهم لأحد حالات الفساد

- معدل الاستجابة لشكاوى المواطنين والمستثمرين المتعلقة بحالات الفساد الواردة عبر منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة ومنظومات الشكاوى بجهات إنفاذ القانون

- عدد طلبات الإحاطة والاستجواب في مجلس النواب

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
- مجلس النواب
- الهيئة الوطنية للإعلام
- الهيئة الوطنية للصحافة

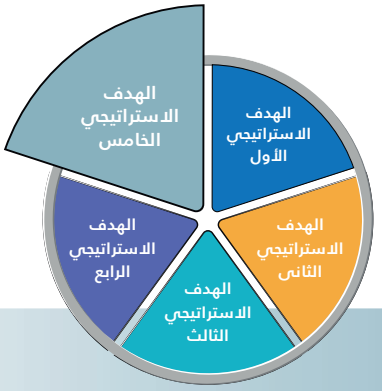


## الهدف الاستراتيجي الخامس

## تعاون دولي وإقليمي فعّال في مكافحة الفساد

**الهدف الفرعي الأول**

تعزيز المعرفة وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد

**الإجراءات التنفيذية**

١ ضمان المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد

٢ عقد دورات تدريبية لتبادل الخبرات مع الجهات الدولية المعنية بمكافحة الفساد

٣ تنظيم مؤتمرات وفعاليات إقليمية ودولية في مجال مكافحة الفساد

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد مشاركات مصر في الفعاليات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد
- عدد الجهات الوطنية المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد
- عدد المشاركين من الجهات الوطنية في الفعاليات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد

- عدد الدورات التدريبية التي تم تنظيمها بالتنسيق بين جهات إنفاذ القانون الوطنية والدولية
- عدد الدورات التدريبية التي تم تنظيمها بالتنسيق بين جهات إنفاذ القانون الوطنية والجهات الدولية

- عدد المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تم تنظيمها
- عدد الدول المشاركة في المؤتمرات والفعاليات المنظمة

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)
- اللجنة الوطنية/الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته
- لجنة الخبراء الوطنيين
- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- البنك المركزي
- الهيئة العامة للرقابة المالية

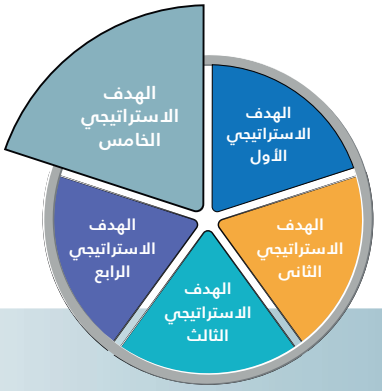


## الهدف الاستراتيجي الخامس

## تعاون دولي وإقليمي فعّال في مكافحة الفساد

**الهدف الفرعي الأول**

تعزيز المعرفة وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد

**الإجراءات التنفيذية**

٤ إبرام وتفعيل مذكرات تفاهم بين جهات إنفاذ القانون ومكافحة الفساد ونظيراتها الدولية والإقليمية

٥ التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المصدرة للمؤشرات المتعلقة بمكافحة الفساد

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد مذكرات التفاهم المبرمة
- نسبة مذكرات التفاهم التي تم تفعيلها لإجمالي عدد مذكرات التفاهم المبرمة

- عدد الجلسات/الندوات المنعقدة مع الجهات المصدرة للمؤشرات حول وضع مصر فيها
- عدد التقارير التي تم تحليلها للوقوف على تحديات الوضع الراهن والتوصيات الخاصة بها

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)
- اللجنة الوطنية/الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته
- لجنة الخبراء الوطنيين
- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- البنك المركزي
- الهيئة العامة للرقابة المالية

## الهدف الاستراتيجي الخامس

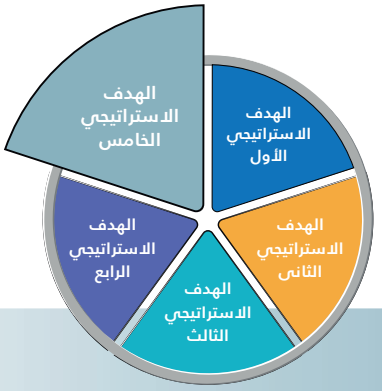


# تعاون دولي وإقليمي فعّال في مكافحة الفساد

**الهدف الفرعي الثاني**

تعزيز تنفيذ الاتفاقيات والإعلانات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد

**الإجراءات التنفيذية**

١ متابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد

٢ ضمان تقديم التقارير المتعلقة بوفاء مصر بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمعنية بمكافحة الفساد

**مؤشرات قياس الأداء**

- عدد التقارير المقدمة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- عدد التقارير المقدمة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية في إطار الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد
- عدد التقارير المقدمة للاتحاد الأفريقي في إطار اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد
- عدد التقارير عن مكافحة الفساد المقدمة للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

- عدد التقارير المقدمة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والمتعلقة بمكافحة الفساد

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- اللجنة الوطنية/الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته
- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج
- اللجنة الوطنية المعنية بمراجعة الحوكمة في مصر وفقاً للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء
- اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان
- لجنة الخبراء الوطنيين
- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)

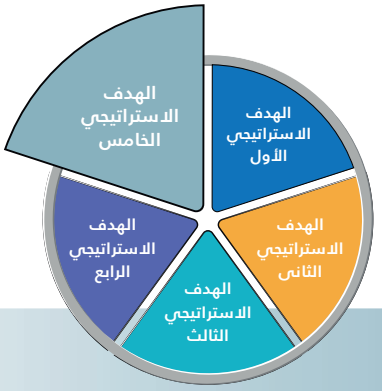


## الهدف الاستراتيجي الخامس

# تعاون دولي وإقليمي فعّال في مكافحة الفساد

**الهدف الفرعي الثالث**

تعزيز التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات

**الإجراءات التنفيذية**

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ |
|---|---|---|---|
| تحسين آليات المساعدة القانونية المتبادلة | تحسين التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين وحدات التحريات المالية | تدعيم الشبكات الدولية التي تعمل في مجال استرداد الموجودات | التوسع في إبرام اتفاقيات تعاون قضائي يمكن الاستناد إليها في طلبات استرداد الأموال المنهوبة والمهربة للخارج |

**مؤشرات قياس الأداء**

- معدل الرد على المساعدات القانونية المتبادلة
- عدد طلبات المساعدة القانونية المقدمة من الجهات الوطنية
- معدل الرد على طلبات المساعدة القانونية الواردة من الجهات الأجنبية المعنية

- عدد مذكرات التفاهم المبرمة مع وحدات التحريات المالية النظيرة
- عدد الندوات/ورش العمل المنعقدة مع وحدات التحريات المالية
- معدل الرد على طلبات المعلومات الواردة من وحدات التحريات المالية النظيرة

- عدد التقارير المرسلة بأبرز الممارسات والتحديات المعنية باسترداد الموجودات
- عدد المشاركات في المؤتمرات والفعاليات الدولية المعنية باسترداد الموجودات

- عدد اتفاقيات التعاون القضائي المبرمة

**الجهات المسئولة عن التنفيذ**

- اللجنة الوطنية/الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته
- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات في الخارج
- وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- جهات إنفاذ القانون (الأمنية والرقابية)
- وزارة الخارجية
- وزارة العدل
- النيابة العامة

مصر - دائماً

الرقابة الإدارية

aca.gov.eg